ترتيب سور القرآن الكريم

الدكتور طه عابد بن طه

ترتيب سور القرآن الكريم

دراسة تحليلية لأقوال العلماء

د. طه عابدين طه(*)

ملخص البحث

هدف هذا البحث دراسة أقوال العلماء في كيفية ترتيب سور القرآن الكريم، وجاء البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، شملت الحديث عن تعريف المراد بترتيب السور، وأقوال العلماء في ترتيب السور وأدلة كل قول، ومناقشة أقوال العلماء وبيان الراجح منها، ثم ختمت الدراسة ببيان حكم الالتزام بهذا الترتيب. وقد خلصت الدراسة للنتائج التالية:

١) الخلاف في كيفية ترتيب السور قديم، والذي توصل إليه الباحث أن ترتيب سور القرآن توقيفي من النبي ﷺ.

٢) هذا الترتيب النبوي للقرآن الكريم يحمل من الأسرار والمزايا والحكم الشيء الكثير الذي لا تتصور العقول كنهه.

٣) الالتزام بهذا الترتيب في كتابة المصاحف من الأمور الواجبة على الأمة التي تحرم مخالفته، كما أن الالتزام بهذا الترتيب في التلاوة والصلاة من الأمور المندوبة وتجوز مخالفته، كما تجوز مخالفته في التعليم كالبداية بقصار المفصل.

٤) الذي عليه جمهور العلماء وجوب الالتزام بترتيب السور على ما عليه المصاحف العثمانية وحرمة مخالفته؛ وذلك لضمان صيانة القرآن من التبديل والتحريف.

٥) القول بالتوقيف في ترتيب السور يدعو إلى التمسك به والمحافظة عليه، ويجعل كل ما يتعلق بالقرآن متواتراً عن النبي ﷺ تلاوة ورسماً وترتيباً.

(*) أستاذ مشارك في قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

المقدمة

الحمد لله الذي أحكم كتابه وفصَّله، وأتقن نظامه ويسره، والصلاة والسلام على الذي أنزل الله سبحانه وتعالى على قلبه النور المبين، وكلَّفه ربه ببلاغ وبيان كتابه الحق المجيد، وعلى آله الطاهرين، وصحبه الصادقين، ومن سار على هديهم إلى يوم البعث والدين.

أولاً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

مما دفعني لدراسة هذا الموضوع أمور عديدة أبرزها ما يلي:

١) أهمية هذا الموضوع المتعلق بالقرآن العظيم، وأسراره، وإعجازه؛ الذي يعجز الخلق مهما أوتوا من علم أن يحيطوا به علماً، وسيظل موضوع ترتيب آياته وسوره، واستنباط ما فيهما من لطائف وحكم موضع بحث العلماء وتدقيقهم ما بقي هذا الكتاب بين أيديهم، يقول البقاعي[(١)]: «إنَّ ترتيب السور في السياق الترتيلي الذي هو بين دفتي المصحف الذي عليه الأمة جمعاء إنما هو مظهر من مظاهر إعجازه البياني، وأنَّ تَناسُبَه المعجز ليس بالمحصور في تناسب نظمه التركيبي الماثل في بناء الجملة، بل هو أيضاً متحقق على كماله في نظمه الترتيبي الماثل في علاقات الجمل بعضها ببعض في بناء المعقد، وعلاقات المعاقد بعضها ببعض في بناء السورة، وعلاقات السور بعضها ببعض في بناء البيان القرآني العظيم كلّه مفتتحاً بسورة «الفاتحة» ومختتما بسورة «الناس»»[(٢)].

---

(١) هو: الحافظ برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي الشافعي، العلامة المحدث الحافظ، مؤرخ أديب، له تصانيف كثيرة حسنة منها كتاب «جواهر البحار في نظم سيرة المختار»، و«نظم الدرر في تناسب الآيات والسور»، و«القول المفيد في أصول التجويد» وغيرها، توفي سنة (٨٨٥ هـ). انظر: الأعلام للزركلي (١/ ٥٦).

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي (٤/ ١٩٩).

٢) الحاجة الماسة لجمع أقوال العلماء المتناثرة حول هذا الموضوع في بطون الكتب، وحسن عرضها، وترتيبها، وتبويبها، وتحقيقها بصورة تمكن القارئ من الإلمام بأطراف هذا الموضوع المهم الذي اختلفت فيه مذاهب العلماء اختلافاً كبيراً، وقد ظلت كتب علوم القرآن تنقل ذلك الخلاف بصورة متكررة لما ذكره الزركشي[١] في «البرهان»، والسيوطي[٢] في «الإتقان»، وقد خَلَتْ في غالبها من التحقيق[٣]، وهو من الموضوعات التي تحتاج إلى دراسات وتحقيق علمي تجيب عن تساؤلات كثيرة ترتبط بهذا الموضوع تحتاج إلى إجابات علمية مقنعة؛ من ذلك: هل ترتيب السور توقيفي أو اجتهادي؟ ولماذا اختلفت مذاهب العلماء في ترتيب السور دون ترتيب الآيات؟ وما حكم الالتزام بهذا الترتيب؟ فهذه الأسئلة وغيرها، دفعتني لدراسة هذا الموضوع وفق منهج البحث العلمي الحديث الذي يعتني بالتحقيق فيما يقرر من حقائق، مع حسن بيانٍ وترتيبٍ لما يطرح من أفكار ومعانٍ.

---

(١) هو: محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الموصلي الشافعي، عالم في التفسير والحديث وجميع العلوم، ولد سنة (٧٤٥هـ) وتوفي سنة (٧٩٤هـ). انظر: طبقات المفسرين للداودي (ص٣٠٢).

(٢) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري السيوطي، جلال الدين، أبو الفضل، محدث، مفسر، مؤرخ، أديب، مصنف متقن، توفي سنة (٩١١هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٣/ ٣٠٢).

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/ ٣٢٤ - ٣٣٤)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١/ ٢١٧ - ٢٢٠)، ومناهل العرفان للزرقاني (١/ ٣٥٣ - ٣٦٠)، ومباحث في علوم القرآن للشيخ مناع القطان (ص١٤١ - ١٤٥)، ومنهج الفرقان في علوم القرآن للشيخ محمد علي سلامة الجزء الأول (ص١٢٨ - ١٣٢)، والواضح في علوم القرآن للدكتور مصطفى ديب البغا، والشيخ محيي ديب مستو (ص٧٩)، وكتاب علوم القرآن والحديث للشيخ حسن أيوب (ص١٩ - ٢٢)، ودراسات في علوم القرآن للدكتور فهد الرومي (ص١٠٧ - ١١٣)، والمقدمات الأساسية في علوم القرآن، للشيخ عبد الله بن يوسف الجديع (ص١٣١ - ١٣٦)، والبيان في علوم القرآن للدكتور: سليمان بن صالح القرعاوي، والدكتور محمد بن علي الحسن (ص٢١٠ - ٢١٣)، وعلوم القرآن وتاريخ توثيقه للدكتور عدنان محمد زرزور (ص١٦٤ - ١٦٩)، وغيرها.

٣) التصدِّي لتلك الدعاوى التي تنادي بجمع القرآن وَفْق ترتيب جديد بحجة تيسير فهمه على الناس، حتى أصبح الخلاف في هذا الموضوع منفذاً ينفذ منه أعداء القرآن للتشكيك في قداسة هذا الكتاب المجيد والطعن فيه، وإثارة الشبهات حوله بسبب الاختلاف وتضارب الآراء حول هذا الموضوع، كما دعا بعض المستشرقين لإعادة ترتيب القرآن وفق أسباب نزوله تيسيراً للقارئ، وإعانة له على فهم المعنى - على حسب زعمهم الباطل وفهمهم السقيم - يقول المستشرق الفرنسي بلاشير(١): «إن إعادة ترتيب السور الذي اقترحه «نولدكه»(٢) ينال هنا كامل الأهمية لأنه يلقي على المصحف أضواء مطمئنة، ويردُّ وضع النصوص إلى آفاق سهلة الإدراك لكونها مقرونة إلى السياق التاريخي المعقول - يعني وفق نزولها -»، ويقول بلاشير أيضاً: «ويتوصَّل القارئ الغربي إذ ذاك بمنطق لا تكلف فيه إلى الاقتناع بأنَّ الحياة قد أُعيدت للمصحف؛ فما عاد يظهر على شكل متتابع مصطنع وغير منتظم للنصوص بل على شكل سلسلة من الموضوعات عالجها محمد خلال عشرين عاماً وفقاً لمقتضيات دعوته». ثم يقول في الموضوع نفسه: «والمهم منذ تلك اللحظة أن يقبل قارئ القرآن بالانقياد وتدل التجربة فيما يبدو أن التقيد بالمراحل الزمنية للترتيب الذي اقترحه «نولدكه» وأخذ به بعض المترجمين يجعل قراءة المصحف سهلة بل ممتعة»(٣). وهذه الدعوة التي ظهرت مؤخراً بسبب اضطراب الأقوال في ترتيب

---

(١) مستشرق فرنسي من أشهر كتبه «تاريخ الأدب العربي»، وكتابه «القرآن: نزوله تدوينه ترجمته وتأثيره». انظر: ترجمته في كتاب المستشرقون للأستاذ: نجيب العقيقي (١/ ٣٠٩ - ٣١٢).

(٢) مستشرق ألماني (ت: ١٩٣٠م) له مؤلفات عديدة منها تاريخ النص القرآني، تكلم فيه عن تاريخ السور والآيات. انظر: ترجمته في كتاب المستشرقون للأستاذ: نجيب العقيقي (٢/ ٣٧٩ - ٣٨٣).

(٣) القرآن: نزوله تدوينه ترجمته وتأثيره - لبلاشير، ترجمة رضا سعادة (ص٢٣ - ٤٤)، نقلًا من كتاب «موقف الشوكاني في تفسيره من المناسبات»، للدكتور: أحمد بن محمد الشرقاوي (١/ ٨٧)، وقد استعرض د. صبحي الصالح في كتاب «مباحث في علوم القرآن» الطبعة الثامنة (١٩٧٤م) (١٧٦ - ١٧٨) أبرز محاولات المستشرقين في ترتيب القرآن على حسب النزول يرجع إليه.

السور قد حذر منها السلف قديماً، كما قال أبو جعفر النحاس[١]: «ولو كان التأليف من غير الله ورسوله لَسُوعد بعض الملحدين على طعنهم»[٢].

٤) هذا الموضوع له أهمية خاصة في دراسة علم المناسبات بين السور، إذ القول بالتوقيف يفتح المجال رحباً أمام الباحثين لسبر أغوار هذا العلم الذي يكشف عن روعة وجمال هذا الكتاب المجيد الذي لا تنفد عجائبه، مع الاعتناء بما كتبه السابقون وأفردوا له المصنفات في هذا الباب[٣]، والأمة محتاجة إلى عشرات البحوث في هذا المجال الرحب، والقول بالاجتهاد يقصر همم الباحثين على دراسة وجه التناسب فقط بين الآيات.

ولهذا الموضوع تعلُّق بإعجاز القرآن الكريم الذي لا تنقضي وجوه إعجازه، فكما أن القرآن الكريم معجز بحسن ألفاظه، وبلاغة تركيبه، وسحر أسلوبه، وشرف معانيه، فهو معجز كذلك بدقة نظمه وبدائع ترتيبه، وكمال تناسق كلماته وآياته وسوره، ولهذا قال الأصفهاني: «فإن القرآن معجز والركن الأبين في الإعجاز يتعلق بالنظم والترتيب»[٤].

٥) تأكيد مبدأ المحافظة على ترتيب القرآن الكريم كما وصل إلينا سواء أكان الترتيب اجتهادياً ثم أجمعت عليه الأمة أم توقيفياً، وكذلك التصدي لكل دعوة

---

(١) هو: إمام العربية أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس المرادي المصري، أبو جعفر، مفسر، أديب، من مصنفاته معاني القرآن، وإعراب القرآن، وناسخ القرآن ومنسوخه، توفي بمصر سنة (٣٣٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/ ٤١٠)، الأعلام (١/ ٢٠٨).

(٢) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس (ص ١٥٩).

(٣) كما فعل البقاعي في كتابه: «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور»، وابن الزبير في كتاب: «البرهان في تناسب سور القرآن»، والسيوطي في كتابه: «تناسق الدرر في تناسب السور».

(٤) نظم الدرر فى تناسب الآيات والسور (١/ ٢١).

باطلة تنادي بإعادة ترتيب المصحف على أي وجهة كانت؛ مع إثبات أنَّ القرآن كما أنَّه معجز في ترتيب آياته في سورها، كذلك فهو معجز في ترتيب سوره ببراهين واضحة للمتدبرين لسور القرآن.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

لما جاءت روايات في السنة تبين أن ترتيب السور في المصحف توقيفي، وجاء بعضها يشير إلى أن بعضه كان اجتهادياً، اختلفت مذاهب العلماء وتباينت آراؤهم في القول في ترتيب السور إلى ثلاثة مذاهب، وقد استدلَّ كل قوم بأدلة، ونُسِب كلُّ قول من هذه الأقوال الثلاثة إلى الجمهور، وظلت بعض كتب علوم القرآن تنقل هذا الخلاف بدون تحقيق علمي دقيق في المسألة؛ وظل موقف العلماء من المناسبات بين السور كذلك متبايناً، جاءت هذه الدراسة بهدف معالجة هذا الموضوع الذي ظلَّ بعضه غامضاً في أذهان الكثيرين من طلبة العلم[1] فضلًا عن غيرهم، وهو من الموضوعات التي تحتاج إلى تحرير؛ لتشعب الخلاف فيه، ولتعلق هذا الموضوع بأحد أسرار هذا الكتاب المجيد الذي نلمس عظمته في كلِّ جوانبه؛ ولذلك فإن مشكلة الدراسة تكمن في معرفة كيفية ترتيب سور القرآن الكريم.

ثالثاً: أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: كيف رُتبت سور القرآن الكريم؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المراد بترتيب السور؟
- ما موقف العلماء من ترتيب السور؟ ولماذا اختلفت مذاهب العلماء في ذلك؟

---

(١) وقد وقفت على ذلك من خلال حوارات علمية هادفة بيني وبين طلاب الدراسات العليا في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، مما دفعني لدراسة هذا الموضوع.

- ما أدلة كل فريق، وما الراجح منها؟
- ما حكم الالتزام بهذا الترتيب؟

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة كيفية ترتيب سور القرآن الكريم، ويتفرع من هذا الهدف العام الأهداف الفرعية التالية:

- إدراك المراد بترتيب السور.
- بيان موقف العلماء من ترتيب السور، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى تباين مذاهبهم.
- الوقوف على أدلة كل فريق، ومعرفة الراجح منها.
- معرفة حكم الالتزام بترتيب السور.

خامساً: حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على بيان المراد بترتيب السور، وموقف العلماء من القول في ترتيب سور القرآن الكريم، وأدلة كل فريق، والراجح منها، مع بيان حكم الالتزام بهذا الترتيب، وفق الأدلة الشرعية وأقوال أهل العلم خاصة ذوي الاختصاص.

سادساً: منهج البحث وأداته:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وسلك فيه أسلوبَي الاستقراء والاستنباط، وكانت أداته تحليل المحتوى للأدلة ذات الصلة بالموضوع، التي تم جمعها من خلال ما كتبه العلماء في هذا الفن من الكتابات القديمة والحديثة؛ بغية الوصول إلى أهداف البحث.

سابعاً: الدراسات السابقة:

عناية العلماء بترتيب آيات وسور القرآن الكريم قديمة، وقد تحدث عنه العلماء في عامة كتب التفسير وعلوم القرآن الكريم، ولكن لم أقف - في حدود بحثي واطلاعي - على من أفرد موضوع البحث بالدراسة؛ ولذا عالجت هذه الدراسة موضوعاً لم أقف على دراسة متكاملة خصته بالبحث والتحقيق، وإن كانت قد جاءت بعض جوانبه في كتابات العلماء قديماً وحديثاً.

وبعد أن أوشك البحث أن يفرغ إذا بخبر رسالة علمية ينتهي إلى سمع الباحث بعنوان «الإعجاز البياني في ترتيب آيات القرآن الكريم وسوره» للدكتور: محمد أحمد يوسف القاسم، قد نوقشت في جامعة الأزهر، عام (١٩٧١م) قد تناولت من ضمن مباحثها هذا الموضوع، وبعد جهد توصلت إلى نسخة منها، فوجدتها رسالة علمية قيمة في موضوعها «المناسبات» إلا أنها تناولت هذا الموضوع في نقطة من الرسالة من (ص٢٥٧- ٢٨٦) فلم تخصه بعناية كبيرة؛ وإنما جاء الحديث عنه من ضمن نقاط البحث الكثيرة؛ ولذا جاءت الدراسة مختصرة من حيث المضمون، وناقصة بصورة كبيرة من حيث المعالجة، لم يذكر لكل فريق أكثر من دليلين، ولم يناقش الأقوال بصورة شاملة، وإن كانت هذه الدراسة أكثر الدراسات تقدماً في الموضوع.

ثامناً: هيكل البحث:

اشتمل هذا البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس، جاءت على النحو التالي:

المبحث الأول: أقوال العلماء في ترتيب السور وأدلة كل فريق.

المبحث الثاني: مناقشة أقوال العلماء في ترتيب السور مع الترجيح.

المبحث الثالث: حكم الالتزام بهذا الترتيب.

الخاتمة: شملت أهم نتائج البحث وتوصياته.

قائمة المصادر والمراجع.

مصطلحات الدراسة:

فهم مصطلحات الدراسة مدخل أساسي ومهم لفهم مقاصد الباحث، واتجاهات بحثه، وأهم مصطلحات هذه الدراسة ما يلي:

أولاً: الترتيب في اللغة:

من رَتَبَ الشيءُ يَرْتُبُ رُتُوباً: ثَبَتَ ودَامَ ولم يَتَحَرّك الشيءُ، وعَيْشٌ رَاتِبٌ: ثَابِتٌ دَائِمٌ، وأَمْرٌ راتِبٌ أَي دَارٌّ ثَابِتٌ، ورزق راتب ثابت دائم، ومنه الراتب الذي يأخذه المستخدم أجراً على عمله، قالَ ابن جِنِّي[1]: «يقال: مَازِلْتُ عَلَى هَذَا رَاتِباً ورَاتِماً أَي: مُقِيماً»، ويقال: رَتَبَ رُتُوبَ الكَعْبِ أَي انْتَصَبَ انْتِصابَه، ورَتَّبَه تَرتِيباً أَثْبَتَه وأقره وجعله في مرتبته، والتُّرْتُبُ والتُّرْتَبُ كلُّه الشيءُ المُقِيم الثابِتُ، والتُّرْتُبُ الأَمْرُ الثابِتُ، وأَمْرٌ تُرْتَبٌ على تُفْعَلٍ بضم التاءِ وفتح العين أَي ثابت، يقال: يترتب عليه كذا، أي يستقر وينبني، والترتيب المراد به وضع الشيء في موضعه على نسق واستقامة بصورة ثابتة[2].

ثانياً: السورة لغة واصطلاحاً:

أولاً: في اللغة: السُّورَةُ: جمع سُوَرٌ، وهي تهمز، ولا تهمز، وأَكثرُ القراءِ على تَرْك الهمزة فيها، فمن همزها جعلها من سُؤر الكأس؛ وهو ما يبقى فيه من الشراب؛ لأن كلَّ سورة من القرآن بقيَّة منه.

---

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، من أئمة الأدب والنحو، وله شعر ومصنفات قيمة، منها: «شرح ديوان المتنبي»، و«المحتسَب في شواذ القراءات» وغيرها، توفي سنة (٣٩٢هـ). انظر: الأعلام (٤/ ٢٠٤).

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة «رتب» (١/ ٤٠٩)، (٩/ ١٩٤)، وتاج العروس، للزَّبيدي (١/ ٥١٥)، والمعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى – أحمد الزيات – حامد عبد القادر – محمد النجار (١/ ٦٧٨).

ومن لم يهمز جعلها من سَوْرة الأسد بمعنى القوة، ويقال: فلان ذو سَوْرة في الحرب؛ لأنَّ قوَّة السُّورة أكثر من قوّة الآية، أو من السُّور بمعنى الجماعة يقال: لفلان سُور من الإبل بمعنى جماعة؛ وذلك لأن السورة مشتملة على جماعة الآيات، أو من السُّور المحيط بالأبنية، وما طال من البناء وحَسُنَ، والجمع: أَسْوارٌ؛ لأن السورة محيطة بالآيات والكلمات والحروف إحاطة السور بما في داخله، وقيل: بارتفاعها لأنها كلام الله، ويقال: إن السُّورة بلا همزة بمعنى المنزلة الرفيعة والفضل والشرف والعلامة والرتبة، كما قال النابغة[1]:

ألـم تَـرَ أنّ الله أعـطـاكَ سُـورةً ترى كلَّ مَلْكٍ دونها يتذبذبُ[2]

أي: شرفاً ورفعة ومنزلة، وكل سورة في القرآن الكريم لها منزلتها وشرفها وفضلها، والسُّورة من القرآن كأنها درجة أو مَنزلة يُفْضَى منها إلى غيرها، قال ابن سِيده[3]: «سُمِّيت السُّورَةُ من القرآن سُورَةً لأنها دَرَجَةٌ إِلى غيرها»[4].

ثانياً: في الاصطلاح: عَرَّفها العلماء بعدة تعريفات كلها تؤدي إلى معنى اصطلاحي صحيح، منها أنَّها: «قرآن يشتمل على آي ذي فاتحة وخاتمة، وأقلها

---

(١) هو: زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة، شاعر جاهلي، كان من أحسن شعراء العرب ديباجة، لا تكلف في شعره ولا حشو. انظر: الأعلام (٣/ ٥٤).

(٢) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني (ص١٦)، والبيت في ديوان النابغة الذبياني (ص١٨) في مدح النعمان بن المنذر، وقد ذكره الطبري في تفسيره (١/ ١٥٠)، وغيره.

(٣) هو الإمام علي بن إسماعيل يعرف بابن سيده، كان إماماً في اللغة العربية حافظاً، له تآليف حسان، توفي سنة (٤٦٠هـ). انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون المالكي (ص٢٢٩)، والأعلام (٤/ ٢٦٤).

(٤) انظر: لسان العرب، ابن منظور مادة «سور» (٤/ ٣٨٤)، والقاموس المحيط، للفيروزابادي، مادة «السّؤر» (٣/ ١٠٥)، والمحيط في اللغة، للصاحب بن عباد (٢/ ٢٧٣)، وجمهرة اللغة، لابن دريد (١/ ٣٩٣)، وتاج العروس، للزبيدي (١/ ٢٩٧٥)، وكتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي (١/ ٧٧٨ - ٧٧٩)، والمعجم الوسيط (١/ ٩٥٨)، وبصائر ذوي التميز للفيروزابادي (١/ ٨٤، ٨٥)، (٣/ ٢٧٤).

ثلاث آيات»[1] قاله الجعبري[2]، وقيل: «طائفة مستقلة من آيات القرآن؛ ذات مطلع ومقطع»[3] ذكره الزرقاني[4]، وقيل: «الطائفة المترجمة توقيفاً، أي: المسماة باسم خاص بتوقيف من النبي ﷺ»[5]، فهي إذاً في الاصطلاح يمكن القول بأنها: «طائفة مستقلة من آيات القرآن الكريم، ذات فاتحة وخاتمة، بترتيب من النبي ﷺ، مسماة باسم خاص»[6]، كما قال تعالى عن سورة النور: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النور: ١].

ثالثاً: المراد بترتيب السور:

مما سبق يتضح لنا أن المراد بترتيب القرآن الكريم: كيفية وَضْعِ كل سورة من سور القرآن الكريم في موضعها الذي عليه اليوم في المصحف من حيث الترتيب بصورة ثابتة.

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (١/ ١٨٣).

(٢) هو: العلامة شيخ القراء برهان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس الجعبري الشافعي، وكان يقال له: شيخ الخليل، صاحب التصانيف المتقنة في القراءات والحديث والأصول والعربية والتاريخ وغير ذلك، توفي سنة (٧٣٢هـ). انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني (١/ ١٤، ١٥).

(٣) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٣٥٠).

(٤) هو: محمد عبد العظيم الزرقاني، من علماء الأزهر بمصر، تخرج في كلية أصول الدين، وعمل بها مدرساً لعلوم القرآن والحديث، صاحب كتاب مناهل العرفان في علوم القرآن، توفي سنة (١٣٧٦هـ). انظر: الأعلام خير الدين الزركلي (١٤/ ٢٨).

(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٨٣).

(٦) انظر: كتابي المنتقى في علوم القرآن (١/ ١٨٤).

المبحث الأول

أقوال العلماء في ترتيب السورة وأدلة كل قول

اختلف العلماء في ترتيب سور القرآن الكريم على ما هو عليه اليوم في المصاحف إلى ثلاثة أقوال: القول الأول: أنها توقيفية من النبي ﷺ. والقول الثاني: أنها اجتهادية من الصحابة في عهد عثمان رضي الله عنه. والقول الثالث: أن بعضها توقيفي وبعضها اجتهادي، وإليك أدلة كل قول، ومن قال به.

القول الأول: أن ترتيب السور توقيفي:

ذهب عدد من العلماء إلى أن ترتيب السور توقيفي من النبي ﷺ أخذه عن جبريل عليه السلام عن ربِّ العالمين، ليس للاجتهاد فيه أي مجال، وأنه لم توضع السور في موضعها إلا وفق ما نزل به جبريل على النبي ﷺ، وأن ترتيب السور كترتيب الآيات سواء بسواء، ونسب الألوسي[(١)] هذا القول للجمهور[(٢)]، وقد نَصَّ عدد من العلماء على التوقيف، قال أبو جعفر النحاس: «إن ترتيب السور على هذا الترتيب من رسول الله ﷺ»[(٣)]، وقال ابن الحصار[(٤)]: «ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها

---

(١) هو أبو الفضل محمد بن عبد الله الحسيني، مفسر محدث أديب، صاحب كتاب روح المعاني في التفسير، توفي سنة (١٢٧٠هـ). انظر: الأعلام (٧/ ١٧٦).

(٢) حيث قال: «وأما ترتيب السور ففي كونه اجتهادياً أو توقيفياً خلاف، والجمهور على الثاني» روح المعاني (١/ ٢٦).

(٣) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس (ص١٥٨).

(٤) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن سعيد بن محمد بن بشير مولى بني فطيس أبو المطرف، المعروف بابن الحصار، كان من أجلّ علماء وقته، علماً وعقلاً وفقهاً، وسمتاً وعفة وهدياً، توفي سنة (٤٢٢هـ). انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (١/ ٨٧).

إنما كان بالوحي»[1]، وقال أبو عمرو الداني[2]: «كان جبريل يوقف رسول الله على موضع الآية وعلى موضع السورة»[3]، وقال برهان الدين الكِرْمانيّ[4]: «ترتيب السور هكذا هو عند الله تعالى في اللوح المحفوظ، وعليه كان رسول الله ﷺ يعرض على جبريل كل سنة ما كان يجتمع عنده منه، وعرض عليه في السنة التي توفي فيها مرتين»[5]. وقال البغوي[6]: «إن الصحابة رضي الله عنهم جمعوا بين الدفَّتين القرآن الذي أنزله الله على رسوله ﷺ من غير أن زادوا فيه أو ينقصوا منه شيئاً... فخافوا ذهاب بعضه بذهاب حفظته... فكتبوه كما سمعوا من رسول الله ﷺ من غير أن يقدموا شيئاً أو يؤخروا أو يضعوا له ترتيباً لم يأخذوه من رسول الله ﷺ، وكان رسول الله ﷺ يلقن أصحابه ويعلمهم ما نزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو عليه الآن في مصاحفنا بتوقيف جبريل إياه على ذلك... فثبت أن سعي الصحابة كان في جمعه في موضع واحد، لا في ترتيبه، فإن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على الترتيب الذي هو في مصاحفنا، أنزله الله تعالى جملةً واحدة في شهر رمضان ليلة القدر إلى السماء الدنيا... ثم كان ينزله مفرقاً على رسوله ﷺ مدة حياته عند

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢١٩).

(٢) هو: عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الداني، أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره، من كتبه: التيسير، والإشارة، والمقنع، توفي سنة (٤٤٤هـ). انظر: الأعلام (٤/ ٣٠٦).

(٣) مقدمة التحرير والتنوير (٢/ ١٢٢)، لم أقف على قوله في كتبه.

(٤) هو تاج القراء، برهان الدين أبو القاسم محمود بن حمزة الكرماني، عالم بالقراءات، كان عجباً في دقة الفهم وحسن الاستنباط، من كتبه «لباب التأويل»، و«خط المصاحف»، و«البرهان في متشابه القرآن»، توفي في حدود سنة (٥٠٥هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٧/ ١٦٨).

(٥) البرهان في توجيه متشابه القرآن، (ص ١٦).

(٦) هو: الحسين بن مسعود بن الفراء البغوي أبو محمد، الحافظ، إمام في الفقه والتفسير والحديث، الملقَّب بمُحْيي السنة، من كتبه: «التهذيب»، و«شرح السنة»، و«معالم التنزيل» وغيرها، توفي سنة (٥١٦ هـ). انظر: طبقات المفسرين للسيوطي (ص٤٩).

الحاجة، وحدوث ما يشاء الله عز وجل، فترتيب النزول غير ترتيب التلاوة»(١). وقال أبو بكر الأنباري(٢): «أنزل الله القرآن كله إلى سماء الدنيا ثم فُرِّق في بضع وعشرين، فكانت السورة تنزل لأمر يحدث، والآية جواباً لمستخبر، ويقف جبريل النبي ﷺ على موضع السورة والآية، فاتساق السور كاتساق الآيات والحروف كله عن النبي ﷺ، فمن قدم سورة أو أخرها فقد أفسد نظم القرآن»(٣). وقال ابن الزبير(٤) في «ملاك التأويل»: «إن ترتيب السور بتوقيف على أصح المأخذين»(٥). وقال الطيبي(٦): «أنزل القرآن أولاً جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، ثم نزل مفرقاً على حسب المصالح، ثم أثبت في المصاحف على التأليف والنظم المثبت في اللوح المحفوظ»(٧). وقال الزركشي: «قال بعض مشايخنا المحققين: قد وَهِمَ مَنْ قال: لا يُطْلَبُ للآي الكريمة مناسبةٌ لأنها حسب الوقائع المتفرقة، وفَصْلُ الخطاب أنها على حسب الوقائع تنزيلاً، وعلى حسب الحكمة ترتيباً، فالمصحف كالصحف الكريمة على وفق ما في الكتاب المكنون مرتبة سوره كلها وآياته بالتوقيف...»(٨).

---

(١) شرح السنة للإمام البغوي متناً وشرحاً (٤/ ٥٢١ - ٥٢٣).

(٢) هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن دعامة أبو بكر الأنباري، كان من بحور العلم في اللغة والتفسير والحديث، توفي سنة (٣٢٨هـ). انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ٣٦٣).

(٣) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢١٧).

(٤) هو: أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر، محدث مؤرخ، مفسر أصولي، من كتبه: «البرهان في ترتيب سور القرآن»، و«صلة الصلة» وغيرها توفي سنة (٧٠٨هـ).انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (٦/ ١٦).

(٥) ملاك التأويل (١/ ٣١٦).

(٦) هو الحسن بن محمد بن عبد الله شرف الدين الطيبي، إمام مشهور، علامة في المعقولات والمعاني والبيان، له مؤلفات كثيرة منها: «التفسير للقرآن العظيم»، و«الحاشية على تفسير الكشاف»، توفي سنة (٧٤٣هـ). انظر: الدرر الكامنة (٢/ ١٥٦)، وطبقات المفسرين للأدنوي (ص٢٧٧).

(٧) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٨٣).

(٨) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٥).

وقال الشيخ ولي الدين الملوي[1]: «فالمصحف على وفق ما في اللوح المحفوظ مرتبة سوره كلها وآياته بالتوقيف كما أنزل جملة إلى بيت العزة ومن المعجز البين أسلوبه ونظمه الباهر»[2].

واستدلوا على أن ترتيب السور توقيفي بعدد من الأدلة، أبرزها ما يلي:

١) تحزيب الصحابة رضي الله عنهم للقرآن الكريم، كما ورد عن أَوْسِ بْنِ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه، قَالَ: كُنْتُ فِي الْوَفْدِ الَّذِينَ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ أَسْلَمُوا مِنْ ثَقِيفٍ مِنْ بَنِي مَالِكٍ، أَنْزَلَنَا فِي قُبَّةٍ لَهُ، فَكَانَ يَخْتَلِفُ إِلَيْنَا بَيْنَ بُيُوتِهِ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ، فَإِذَا صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ انْصَرَفَ إِلَيْنَا، وَلا نَبْرَحُ حَتَّى يُحَدِّثَنَا وَيَشْتكِي قُرَيْشاً، وَيَشْتكِي أَهْلَ مَكَّةَ ثُمَّ يَقُولُ: «لا سَوَاءَ كُنَّا بِمَكَّةَ مُسْتَذَلِّينَ وَمُسْتَضْعَفِينَ، فَلَمَّا خَرَجْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ كَانَتْ سِجَالُ الْحَرْبِ عَلَيْنَا وَلَنَا»، فَمَكَثَ عَنَّا لَيْلَةً لَمْ يَأْتِنَا؛ حَتَّى طَالَ ذَلِكَ عَلَيْنَا بَعْدَ الْعِشَاءِ قَالَ: قُلْنَا: مَا أَمْكَثَكَ عَنَّا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «طَرَأَ عَلَيَّ حِزْبٌ مِنْ الْقُرْآنِ فَأَرَدْتُ أَنْ لا أَخْرُجَ حَتَّى أَقْضِيَهُ»، قَالَ: فَسَأَلْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ حِينَ أَصْبَحْنَا، قَال: قُلْنَا: كَيْفَ تُحَزِّبُونَ الْقُرْآنَ؟ قَالُوا: نُحَزِّبُهُ ثَلاثَ سُوَرٍ، وَخَمْسَ سُوَرٍ، وَسَبْعَ سُوَرٍ، وَتِسْعَ سُوَرٍ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ سُورَةً، وَثَلاثَ عَشْرَةَ سُورَةً، وَحِزْبَ الْمُفَصَّلِ مِنْ قَافْ حَتَّى يُخْتَمَ[3].

---

(١) هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم الديباجي المعروف بـ «المنفلوطي» الشيخ ولي الدين الملوي الشافعي، وكان عارفاً بالتفسير والفقه والأصلين والتصوف، توفي سنة (٧٧٤هـ). انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني (١/ ١٥).

(٢) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٣٥٠).

(٣) رواه أبو داود برقم (١١٨٥)، وابن ماجه برقم (١٣٣٥)، وأحمد برقم (١٥٥٧٨)، وقال يحيى بن معين كما في عون المعبود (٤/ ٢٧٠): «إسناد هذا الحديث صالح».

قال ابن حجر(١): «فهذا يدلُّ على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان على عهد رسول الله ﷺ. وقال: ويحتمل أن الذي كان مرتباً حينئذٍ حزب المفصل خاصة بخلاف غيره»(٢).

وإذا جمعت أعداد السور هكذا ٣ + ٥ + ٧ + ٩ + ١١ + ١٣ كان المجموع (٤٨) سورة(٣). قال الزركشي: «وحينئذٍ فإذا أعددت ثمانية وأربعين سورة كانت التي بعدهن سورة «قٓ»»(٤). قال الدكتور فهد بن سليمان الرومي: «هذا إذا لم نعد الفاتحة، أما إذا عددناها فإن التي بعدهن سورة الحجرات، ولهذا وقع الاختلاف في أول المفصل ومن لم يعد الفاتحة من الطوال فقد عدها من المفصل»(٥)، فقالوا: هذا الحديث يدل على أن هذه السور كانت مرتبة على هذا الترتيب المعروف اليوم منذ عهد النبي ﷺ، ولا يعقل أن يكون لهم ختم للقرآن الكريم أسبوعياً بدون ترتيب.

٢) استدلوا بحديث واثلة بن الأسقع الذي جاء فيه قول النبي ﷺ: «أُعْطِيتُ مَكَانَ التَّوْرَاةِ السَّبْعَ، وَأُعْطِيتُ مَكَانَ الزَّبُورِ الْمَئِينَ، وَأُعْطِيتُ مَكَانَ الْإِنْجِيلِ الْمَثَانِيَ، وَفُضِّلْتُ بِالْمُفَصَّلِ»(٦). قال أبو جعفر النحاس: «فهذا الحديث يدل على أن

---

(١) هو: أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين بن حجر، من أئمة العلم والتاريخ، له مصنفات قيمة من أجلها «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، توفي سنة (٨٥٢هـ). انظر: الأعلام (١/ ١٧٨).

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٩/ ٤٢).

(٣) دراسات في علوم القرآن د. فهد الرومي (ص١٠٨).

(٤) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٤٧).

(٥) دراسات في علوم القرآن، د. فهد الرومي (ص١٠٩).

(٦) رواه أحمد في المسند برقم (١٧٤٤٥)، والطبراني في العجم الكبير برقم (٧٩٢٩)، والطيالسي في مسنده برقم (١٠١٢)، والبيهقي في الشعب برقم (٢٣١٨)، وأبو عبيدة في الفضائل (ص٢٢٥)، والهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧/ ٧١) برقم (١١٦٢٦)، وقال: «رواه الطبراني وفيه ليث ابن أبي سليم، وقد ضعَّفه جماعة ويعتبر بحديثه، وبقية رجاله رجال الصحيح»، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٤٦٩) برقم (١٤٨٠): «الحديث بمجموع طرقه صحيح، والله أعلم».

تأليف القرآن من رسول ﷺ، وأنه مؤلف من ذلك الوقت، وهذا أصل من أصول المسلمين لا يسعهم جهله؛ لأن تأليف القرآن من إعجازه، ولو كان التأليف من غير الله ورسوله لسوعد بعض الملحدين على طعنهم، ثم فرق بين المراد بجمع القرآن على حرف في عهد عثمان رضي الله عنه وبين ما جاء هذا الحديث عن تأليف القرآن الذي يراد به ترتيبه من رسول الله ﷺ»[(١)]. ورُوِيَ ذلك عن علي بن أبى طالب؛ وذلك لأنه ذكر أربعة أقسام للقرآن الكريم كانت معلومة الترتيب من النبي ﷺ.

٣) واستدلوا باختلاف ترتيب بعض السور المتجانسة في القرآن بأنها لم ترتب متوالية، فلو كان الأمر اجتهادياً لروعي فيه هذا الجانب إذ الاجتهاد يقوم على جمع المتجانسات والمتماثلات بعضها على بعض، فسور المسبِّحات فصل بين سورها بالمجادلة، والممتحنة، والمنافقون. وسورة ﴿طسم﴾ الشعراء، و﴿طسم﴾ القصص لم يتعاقبا مع تماثلهما؛ بل فصل بينهما بسورة أقصر منها وهي ﴿طس﴾ كما قال السيوطي: «ومما يدل على أنه توقيفي كون «الحواميم» رتبت ولاء، وكذا «الطواسين» ولم ترتب «المسبحات» ولاء، بل فصل بين سورها وفصل بين ﴿طسم﴾ القصص بـ ﴿طس﴾[(٢)] مع أنها أقصر منها، ولو كان الترتيب اجتهادياً لذكرت «المسبحات» ولاء، وأخرت ﴿طس﴾ سورة النمل عن القصص»[(٣)]. وكذا الفصل بين الانفطار والانشقاق بالمطففين، وهما نظيرتان في المطلع والمقصد، فلولا أنه توقيفي لحكمة لَتوالت المسبحات، وأخرت ﴿طس﴾ عن القصص،

(١) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس (ص١٥٩).
(٢) المراد سورة النمل، ولعل ما قاله صحيح إذا أريد الحروف الهجائية لا عدد الآيات.
(٣) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٢٠).

وأخرت المطففين أو قدمت، فقالوا: فإننا لا نجد قاعدة ثابتة يمكن القول أنه رتبت سور القرآن الكريم على أساسها؛ لأن الاجتهاد يقوم على أسس واضحة، فلم تأت السور المتشابهة متوالية مثل التي بدأت بالقسم أو الحروف المقطعة، ولا رتب حسب النزول، ولا حسب القصر والطول، ولا غير ذلك، فلو رُتِّبت بالاجتهاد لَوَضَحَ أو وضحت القاعدة التي بُنِيَ عليها هذا الاجتهاد؛ لأنه لا يعقل أن يضعوا سور القرآن كيفما اتفق لهم، فلو كان ترتيبها باجتهادهم لرتَّبوها إما بحسب تاريخ نزولها أو مواقعها، وإما بحسب طولها وقصرها، وإما بحسب ترتيب مصحف أحد كبار الصحابة كعلي بن أبى طالب وابن عباس وابن مسعود وأُبي بن كعب، وكل ذلك لم يكن فما هناك سوى التوقيف(١).

٤) استدلُّوا بما ثبت أن جبريل عليه السلام كان يعارض النبي ﷺ القرآنَ كلَّ سنةٍ مرةً؛ وعرض عليه القرآن مرتين في السنة التي قبض فيها، ولا ريب أن القرآن حينئذ كان قد أنزل كله على رسول الله ﷺ، فعَرْضُه على جبريل عليه السلام هذه المرة كان من أوله إلى آخره، وأن تلك العرضة لابد أن تكون قد تمت على ترتيب معين؛ هو الذي نقل إلينا، وبالضرورة أن يكون موافقاً لما هو في اللوح المحفوظ؛ إذ لا يعرضه ﷺ العرض الأخير على جبريل إلا مرتب الآيات والسور كما سمعه منه؛ لأنه لا يمكن النبي ﷺ أن يخالفه، وما كان للصحابة أن ينقلوا لنا خلافها؛ لأنهم كانوا أشد الناس اقتداء برسول الله ﷺ، وأبعدهم عن الابتداع والعمل بالظن والهوى، ومما لا شك فيه أنه حين جمعهم للقرآن الكريم تحرَّوا في كل شيء ما كان عليه النبي ﷺ، فما قدَّموا سورة على أخرى

---

(١) انظر: الإتقان (١/ ٢٢٠)، وأسرار ترتيب القرآن للسيوطي (١/ ٧٣)، وتاريخ القرآن الكريم لمحمد طاهر الكردي (١/ ٧٢).

إلا باستناد إلى أمره ﷺ أو فعله أو تقريره، كما قال الإمام مالك(١): «إنما ألف القرآن على ما كانوا يسمعون من قراءة رسول الله ﷺ»(٢)، وزيد بن ثابت كان حاضراً هذه العرضة الأخيرة، وهو كاتب الوحي فعلى هذه العرضة كتبت صحف أبي بكر ومصاحف عثمان رضي الله عنهما(٣).

٥) أن جَمْعَ القرآن الكريم في الصدور على عهد النبي ﷺ كان مرتباً آياته وسوره، وقد جمعه عدد من أصحابه في حياته، ثم جمع على ذلك النحو في الصحف والمصاحف توثيقاً وتحقيقاً؛ مخافة أن يزول الجمع الأول بزوال الصدور التي جمعته حين استحرَّ القتل بكثير منهم جهاداً في سبيل الله سبحانه وتعالى، فما فعله الصحابة من الجمع لم يكن أكثر من استنساخ الجمع القائم في الصدور ليكون بين دَفَّتي مصحف، وأن النسخة الأم في شأن القرآن الكريم كانت الصدور(٤).

٦) إنَّ الذي يتدبَّر في وَضْع السور في المصحف يجدها في غاية الإحكام والاتساق والتناسب، فإنَّ بعضها آخذ برقاب بعض، فكل سورة تجمعها وجه مناسبة لما ختمت به السورة التي قبلها ومكملة لمقاصدها وموضوعاتها، في صورة تحمل الكثير من روائع الإعجاز، بما يؤكد أنه توقيفي صادر عن حكيم عليم، فوق أن يُرَدَّ ذلك لاجتهاد بشري، قال الزركشي: «وإذا اعتبرت افتتاح كل سوره وجدته في غاية المناسبة لما ختم به السورة قبلها، ثم هو يخفى تارة ويظهر أخرى، كافتتاح

---

(١) مالك بن أنس بن أبي عامر أبو عبد الله الأصبحي المدني، إمام الحديث، وصاحب المذهب المالكي في الفقه، ومن سادات التابعيين والفقهاء الصالحين، توفي سنة (١٧٩هـ). انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣١٠)، ومشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، (ص١٤٠).

(٢) المقنع في رسم مصاحف الأمصار لأبي عمرو الداني (ص٥).

(٣) انظر: تاريخ القرآن الكريم، لمحمد طاهر الكردي (١/ ٧٠).

(٤) انظر: الإمام البقاعي ومنهاجه في تأويل بلاغة القرآن، لمحمود توفيق محمد سعد (١/ ١٨٣).

سورة الأنعام بالحمد؛ فإنه مناسب لختام سورة المائدة من فصل القضاء كما قال سبحانه: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥]، وكافتتاح سورة فاطر بالحمد أيضاً؛ فإنه مناسب لختام ما قبلها من قوله: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ﴾ [سبأ: ٥٤]، وكما قال تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥]، وكافتتاح سورة الحديد بالتسبيح؛ فإنه مناسب لختام سورة الواقعة من الأمر به، وكافتتاح البقرة بقوله: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١، ٢]؛ إشارة إلى الصراط في قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٦]؛ كأنهم لما سألوا الهداية إلى الصراط المستقيم قيل لهم: ذلك الصراط الذي سألتم الهداية إليه هو الكتاب... وتأمل ارتباط سورة لإيلاف قريش بسورة الفيل...» إلى أن قال: «وإذا ثبت هذا بالنسبة إلى السور، فما ظَنُّكَ بالآيات، وتَعَلُّقِ بعضها ببعض، بل عند التأمل يظهر أن القرآن كله كالكلمة الواحدة»(١).

وقال الزركشي: «لترتيب وضع السور في المصحف أسباب تطلع على أنه توقيفي صادر عن حكيم أحدها بحسب الحروف كما فى الحواميم، وثانيها لموافقة أول السورة لآخر ما قبلها كآخر الحمد في المعنى وأول البقرة، وثالثها للوزن في اللفظ كآخر تبت وأول الإخلاص، ورابعها لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرى مثل والضحى وألم نشرح»(٢).

٧) واستدل أصحاب هذا الرأي بأن الصحابة أجمعوا على المصاحف التي كتبت في عهد عثمان رضي الله عنه، وحرقوا ما سواها، ولم يخالف منهم أحد لا

(١) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٥٧).
(٢) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٦٠).

في كلماته وآياته ولا في ترتيبه، وإجماعهم لا يتم إلا إذا كان الترتيب الذي أجمعوا عليه عن توقيف؛ لأنه لو كان عن اجتهاد لتمسك أصحاب المصاحف المخالفة بمخالفتهم لكنهم لم يتمسكوا بها بل عدلوا عنها وعن ترتيبهم، وعدلوا عن مصاحفهم وأحرقوها ورجعوا إلى مصحف عثمان رضي الله عنه وترتيبه جميعاً الذي تحرَّى فيه كل شيء الاقتداء برسول الله ﷺ وإبعاد الظن والبدعة[1].

٨) إن العقل لا يمكن أن يتصور أن هذا الكتاب المجيد الذي حظي بعناية وإجلال وتقديس في الملأ الأعلى والأدنى بما لم يلقه كتاب سابق ترك دون أن توضع كلُّ سورة منه في موضعها وموقعها الذي يلائمها[2].

القول الثاني: أن ترتيب السور اجتهادي:

ذهب جماعة من العلماء أن ترتيب السور اجتهادي، اجتهد فيه الصحابة رضي الله عنهم في عهد عثمان رضي الله عنه ثم أجمعوا عليه، ولم يكن بتوقيف من النبي ﷺ، وممن قال إنه اجتهادي: مالك[3]، وأحمد بن فارس[4]، والقاضي

---

(١) انظر: البرهان في تناسب سور القرآن (ص٥٤)، والإعجاز البياني في ترتيب آيات القرآن الكريم وسوره، للدكتور محمد أحمد يوسف القاسم (ص٢٦٩)، ومناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني (١/ ٣٥٤).

(٢) انظر: إتقان البرهان في علوم القرآن (١/ ٤٥٣).

(٣) علماً بأن قول مالك أن اجتهادهم كان وفق ما سمعوه من النبي ﷺ وليس مجرد اجتهاد محض كما هو الظاهر من قوله، وهذا الذي جعل الزركشي في البرهان يقول: الخلاف بين الفريقين لفظي، ولكن منهم من جعله اجتهاداً محضاً من الصحابة، كما هو الظاهر من كلام ابن فارس، وأبي بكر الباقلاني.

(٤) هو: العلامة أبو الحسين أحمد بن فارس الرّازي اللغوي، من أئمة اللغة والأدب، له مصنفات قيمة منها «مختصر السير»، و«المجمل في اللغة»، و«مقاييس اللغة»، وغير ذلك، توفي سنة (٣٩٥هـ). انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٢/ ٤٧)، والأعلام (١/ ١٩٣).

أبو بكر بن الطيب[1] فيما اعتمده من قوليه واستقر عليه رأيه، وذكره مكي بن أبي طالب القيسي[2] في تفسير سورة براءة، ونسبه ابن الزبير، والزركشي، والسيوطي، وابن حجر العسقلاني لجمهور العلماء[3]. قال ابن فارس: «جمع القرآن على ضربين: أحدهما تأليف السور كتقدم السبع الطوال، وتعقيبهما بالمئين فهذا الذي تولَّته الصحابة، وأما الجمع الآخر وهو جمع الآيات في السور فهو توقيفي تولاه النبي ﷺ كما أخبر به جبريل عليه السلام عن أمر ربه»[4]، ونقل ابن عطية[5] عن القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني قوله: «وترتيب السور اليوم هو من تلقاء زيد ومن كان معه مع مشاركة من عثمان رضي الله عنه في ذلك، وقد ذكر ذلك مكي رحمه الله في تفسير سورة براءة في السور ووضع البسملة في الأوائل هو من النبي ﷺ ولمَّا لم يأمر بذلك في أول براءة تركت بلا بسملة هذا أحد ما قيل في براءة. ثم قال: هذه الآثار تدل على أن السبع الطوال والحواميم والمفصل كان مرتباً في زمن النبي ﷺ، وكان من السور ما لم يرتب؛ فذلك هو الذي رتب وقت كتابة المصحف»[6].

---

(١) هو: القاضي أبو بكر الباقلاني محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القسم القاضي البصري، وكان ثقة عارفاً بالكلام. صنف الرد عل الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية، وهو الملقب بسيف السنة ولسان الأمة المتكلم على لسان أهل الحديث وطريق الشيخ أبي الحسن الأشعري، توفي في (٤٠٣هـ). الوافي بالوفيات، للصفدي (١/ ٣٧٠).

(٢) هو: أبو محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي، كان فقيهاً مقرئاً، غلب عليه علم القرآن وكان من الراسخين فيه، توفي سنة (٤٣٧هـ). انظر: الديباج المذهب (١/ ٣٧٨).

(٣) انظر:البرهان في تناسب سور القرآن (ص٧٩)، والبرهان (١/ ٣٢٤)، والإتقان (١/ ٢١٧)، وفتح الباري (٩/ ٤٠).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/ ٥٩)، والبرهان في علوم القرآن (١/ ٢٥٩)، والإتقان في علوم القرآن (١/ ١٧٠)، ومناهل العرفان (١/ ٢٤٤).

(٥) هو: القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي الأندلسي الغرناطي، صاحب كتاب المحرر الوجيز في التفسير، توفي سنة (٥٤٦هـ). انظر: طبقات المفسرين للداودي (١/ ٢٧٨).

(٦) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٤٧).

واستدلوا على قولهم بعدد من الأدلة أبرزها ما يلي:

أولاً: ما رواه مسلم في صحيحه عن حذيفة رضي الله عنه قَال: (صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَافْتَتَحَ الْبَقَرَةَ، فَقُلْتُ: يَرْكَعُ عِنْدَ الْمِائَةِ. ثُمَّ مَضَى. فَقُلْتُ: يُصَلِّي بِهَا فِي رَكْعَةٍ فَمَضَى. فَقُلْتُ: يَرْكَعُ بِهَا. ثُمَّ افْتَتَحَ النِّسَاءَ فَقَرَأَهَا ثُمَّ افْتَتَحَ آلَ عِمْرَانَ فَقَرَأَهَا يَقْرَأُ مُتَرَسِّلاً إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَسْبِيحٌ سَبَّحَ، وَإِذَا مَرَّ بِسُؤَالٍ سَأَلَ، وَإِذَا مَرَّ بِتَعَوُّذٍ تَعَوَّذَ، ثُمَّ رَكَعَ فَجَعَلَ يَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ». فَكَانَ رُكُوعُهُ نَحْواً مِنْ قِيَامِهِ، ثُمَّ قَالَ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». ثُمَّ قَامَ طَوِيلاً قَرِيباً مِمَّا رَكَعَ ثُمَّ سَجَدَ فَقَالَ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى». فَكَانَ سُجُودُهُ قَرِيباً مِنْ قِيَامِهِ)[1]، فقرأ البقرة ثم النساء ثم آل عمران بدون الترتيب الذي في المصاحف.

ثانياً: واستدلوا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: قُلْتُ لِعُثْمَانَ ابْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه: (مَا حَمَلَكُمْ أَنْ عَمَدْتُمْ إِلَى «الأنْفَالِ»؛ وَهِيَ مِنْ الْمَثَانِي، وَإِلَى «بَرَاءَةٌ»؛ وَهِيَ مِنْ الْمِئِينَ؛ فَقَرَنْتُمْ بَيْنَهُمَا؛ وَلَمْ تَكْتُبُوا بَيْنَهُمَا سَطْرَ «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وَوَضَعْتُمُوهَا فِي السَّبْعِ الطُّوَلِ، مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِمَّا يَأْتِي عَلَيْهِ الزَّمَانُ وَهُوَ تَنْزِلُ عَلَيْهِ السُّوَرُ ذَوَاتُ الْعَدَدِ؛ فَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ دَعَا بَعْض مَنْ كَانَ يَكْتُبُ فَيَقُولُ: ضَعُوا هَؤُلاءِ الآيَاتِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا، وَإِذَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ الآيَةَ فَيَقُولُ: ضَعُوا هَذِهِ الآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا، وَكَانَتْ الأَنْفَالُ مِنْ أَوَائِلِ مَا أُنْزِلَتْ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَتْ بَرَاءَةٌ مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ؛ وَكَانَتْ قِصَّتُهَا شَبِيهَةً بِقِصَّتِهَا فَظَنَنْتُ أَنَّهَا مِنْهَا فَقُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛

---

(١) رواه مسلم في صحيحه في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: اسْتِحْبَابِ تَطْوِيلِ الْقِرَاءَةِ فِى صَلاَةِ اللَّيْلِ برقم (١٨٥٠).

وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا أَنَّهَا مِنْهَا؛ فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَرَنْتُ بَيْنَهُمَا؛ وَلَمْ أَكْتُبْ بَيْنَهُمَا سَطْرَ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَوَضَعْتُهَا فِي السَّبْعِ الطوال»[1].

قال القاضي عياض[2]: «فيه دليل لمن يقول إن ترتيب السور اجتهاد من المسلمين حين كتبوا المصحف، وأنه لم يكن ذلك من ترتيب النبي ﷺ، بل وكله إلى أمته بعده. وقال: وهذا قول مالك وجمهور العلماء، واختاره القاضي أبو بكر الباقلاني، وقال: هو أصح القولين مع احتمالهما»[3].

ثالثاً: استدلوا بحديث يُوسُفَ بْنِ مَاهَكٍ قَالَ: إِنِّي عِنْدَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِي الله عَنْهَا، إِذْ جَاءهَا عِرَاقِيٌّ فَقَالَ: أَيُّ الْكَفَنِ خيرٌ؟ قَالَتْ: وَيْحَكَ وَمَا يَضُرُّكَ؟! قَالَ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَرِينِي مُصْحَفَكِ. قَالَتْ: لِمَ؟ قَالَ: لَعَلِّي أُؤَلِّفُ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ يُقْرَأُ غَيْرَ مُؤَلَّفٍ. قَالَتْ: وَمَا يَضُرُّكَ أَيَّهُ قَرَأْتَ قَبْلُ؟... قَالَ: فَأَخْرَجَتْ لَهُ الْمُصْحَفَ فَأَمْلَتْ عَلَيْهِ آيَ السُّوَرِ»[4]. ووجه الدلالة فيه أن

---

(١) رواه أبو داود برقم (٧٨٦)، والترمذي برقم (٣٠١١)، والنسائي في السنن الكبرى برقم (٨٠٠٧)، وأحمد في المسند برقم (٣٧٦)، ورواه البيهقي في دلائل النبوة (٧/ ١٥٢)، والحاكم في المستدرك (ج١/ ٢٢١) برقم (٣٢٣٠)، وابن حبان في صحيحه برقم (٤٣)، وابن جرير في تفسيره (١/ ١٠٢)، وقد ضعَّفه الشيخ أحمد شاكر، بل حكم عليه أنه لا أصل له؛ وضعَّفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي برقم (٥٩٩)، ويزيد الفارسي مجهول وقد انفرد بهذا الحديث، ومن قبل: ضعفه ابن عطية فقال: «هذا القول يضعفه النظر أن يختلف في كتاب الله هكذا». المحرر الوجيز: (٣/ ٣). وقد حسنه بعض أهل العلم منهم الإمام الترمذي، وقال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه (١/ ٢٢١)، وأورده ابن كثير في فضائل القرآن (ص٧٢، ٧٣)، وقال (ص١٤٣): «إسناده قوي جيد».

(٢) هو: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، وولي القضاء، له مصنفات قيمة، منها: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى»، توفي سنة (٥٤٤هـ). انظر: الأعلام (٥/ ٩٩).

(٣) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي (٦/ ٦١)، وروح المعاني (١/ ٢٧).

(٤) رواه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل القرآن، باب: تأليف القرآن برقم (٤٩٩٣).

السائل كان يسأل عن ترتيب السور، بدليل قول عائشة له: وَمَا يَضُرُّكَ أَيَّهُ قَرَأْتَ قَبْلُ؟ لأن السلف متفقون على المنع من قراءة القرآن منكوساً، بأن يقرأ من آخر السورة إلى أولِها، ولو كان السائل يسأل عن ترتيب الآي لأنكرت عليه عائشة قراءة القرآن غير مؤلف. ويُفْهَمُ من هذا الحديث أن الناس كانوا يقرأون القرآن ويكتبونه من غير ترتيب لسوره حتى جمع عثمان مصحفه، وحمل الناس عليه.

رابعاً: واستدلوا باختلاف مصاحف الصحابة في ترتيب السور قبل جمع المصاحف العثمانية، فكان مصحف علي بن أبي طالب مرتباً على النزول، فأوله كان: «اقرأ»، ثم «المدثر»، ثم «ن»، ثم «المزمل»، ثم «تبّت»، ثم «التكوير» ثم «سبح»... وهكذا إلى آخر المكي ثم المدني[1]، وكان مصحف ابن مسعود أوله: «البقرة»، ثم «النساء»، ثم «آل عمران» على اختلاف شديد، ولم يكن على ترتيب النزول، ومصحف أُبي: «الفاتحة»، ثم «البقرة»، ثم «النساء»، ثم «آل عمران»، ثم «الأنعام»، وهكذا غيرهم. فقالوا: لو كان هناك ترتيب من النبي ﷺ ما اختلفت مصاحف الصحابة عن ترتيب النبي ﷺ، ولكانت جميعاً على ترتيب واحد[2].

خامساً: قالوا: لو كان ترتيب السور بتوقيف من النبي ﷺ لظهر وفشا ونُقِل مثله، وفي العلم بعدم ذلك النقل دليلٌ على أنه لم يكن منه توقيف فيه[3].

سادساً: وكذلك قالوا: إنَّ الخلاف نقل في ترتيب السور دون ترتيب الآيات في سورها، مما يدلُّ على أن أمر ترتيب السور مغاير لموضوع ترتيب الآيات.

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٩/ ٧٩).

(٢) انظر: البرهان (١/ ٢٧٦)، والإتقان (١/ ٢٢٤)، وفتح الباري (٩/ ٥٣)، ومناهل العرفان (١/ ٣٥٣)، والتحرير والتنوير (١/ ٨٨).

(٣) نكت الانتصار لنقل القرآن، للقاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ص٨٢).

القول الثالث: أن ترتيب السور كان بعضها توقيفياً وبعضها كان اجتهادياً:

ذهب جماعة من العلماء أن ترتيب السور منها ما هو توقيفي، ومنها ما هو اجتهادي، فما وردت فيه الأدلة على ترتيبه قلنا إنه توقيفي، وما لم يرد فيه دليل قلنا إن ذلك تركه النبي ﷺ لاجتهاد الصحابة، ونسب ابن عاشور(١) هذا القول للجمهور(٢)، قال الزركشي: «مال ابن عطية إلى أن كثيراً من السور كان قد علم ترتيبها في حياته ﷺ، كالسبع الطوال، والحواميم، والمفصل، وأن ما سوى ذلك يمكن أن يكون قد فوض الأمر فيه إلى الأمة بعده»(٣). وقال أبو جعفر بن الزبير: «وظواهر الآثار شاهدة بصحة ما ذهب إليه في أكثر مما نص عليه ابن عطية ويبقى قليل من السور يمكن فيها يجري الخلاف أو يكون وقع»(٤). وقال ابن حجر: «ترتيب بعض السور على بعضها أو معظمها لا يمتنع أن يكون توقيفياً... ثم ذكر حديث عثمان ثم قال: فهذا يدلُّ على أن ترتيب الآيات في كل سورة كان توقيفاً، ولما لم يفصح النبي ﷺ بأمر براءة أضافها عثمان إلى الأنفال اجتهاداً منه رضي الله تعالى عنه»(٥). وقال البيهقي(٦) في المدخل: «كان القرآن على عهد النبي ﷺ مرتباً سوره وآياته على هذا الترتيب إلا الأنفال وبراءة». وقال السيوطي

---

(١) هو: محمد بن الطاهر بن عاشور، رئيس المفتين المالكيين بتونس، وشيخ جامع الزيتونة، توفي سنة (١٣٩٣هـ). انظر: الأعلام (٦/ ١٧٤).

(٢) قال: «إن الجمهور جزموا بأن كثيراً من السور كان مرتباً في زمن النبي ﷺ»، مقدمة التحرير والتنوير (١/ ٨٨).

(٣) والملاحظ في قوله أنه لم يذكر شيئاً في الاجتهاد. البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٥٥).

(٤) انظر: البرهان في تناسب سور القرآن (ص٨٢).

(٥) فتح الباري (٩/ ٥٣).

(٦) هو: أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى الحافظ، أبو بكر البيهقي النيسابوري، حافظ كبير من أئمة الحديث، وأصولي نحرير، زاهد ورع، من كتبه «السنن الكبرى»، و«السنن الصغرى»، و«دلائل النبوة» وغيرها، توفي سنة (٤٥٨هـ). انظر: الأعلام (١/ ١١٦).

في الإتقان: «والذي ينشرح له الصدر ما ذهب إليه البيهقي، وهو أنَّ جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال». وقد نصر هذا الرأي بشدة الشيخ عبد العظيم الزرقاني في كتابه «مناهل العرفان» فقال: «وقد ذهب إلى هذا الرأي فطاحل من العلماء، ولعلَّه أمْثَلُ الآراء»(١). وقال ابن العربي(٢) بعد أن ذكر حديث عثمان: «في هذا كله دليل على أن تأليف القرآن كان منزلاً من عند الله، وأن تأليفه من تنزيله، يبينه النبي ﷺ لأصحابه، ويميّزه لكتّابه، ويرتبه على أبوابه، إلا هذه السورة فلم يذكر لهم فيها شيئاً، ليتبين الخلق أن الله يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ولا يسأل عن ذلك كله، ولا يعترض عليه، ولا يحاط بعلمه إلا بما أبرز منه إلى الخلق، وأوضحه بالبيان. ودلَّ بذلك على أن القياس أصل الدين، ألا ترى إلى عثمان وأعيان الصحابة كيف لجأوا إلى قياس الشبه عند عدم النص، ورأوا أن قصة براءة شبيهة بقصة الأنفال، فألحقوها بها فإذا كان الله قد بيَّن دخول القياس في تأليف القرآن فما ظنك بسائر الأحكام؟»(٣).

وقد اختلف القائلون بهذا القول في السور التي جاء ترتيبها عن توقيف والسور التي جاء ترتيبها عن اجتهاد، فمنهم من نصَّ على أن الاجتهاد فقط في سورة التوبة والأنفال، مثل البيهقي والسيوطي وابن العربي، ومنهم من لم ينصَّ على ذلك لكنه لم يُسَمِّ غيرها، منهم ابن عطية وابن الزبير وابن حجر.

---

(١) (ج١/ ٣٥٧).

(٢) هو: الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي الأندلسي، كان مقدماً في جميع المعارف، حريصاً على أدائها ونشرها، توفي سنة (٥٤٣هـ). انظر: طبقات المفسرين للداودي (١/ ١٨١).

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٤٤٦).

المبحث الثاني

مناقشة أقوال العلماء في ترتيب السور مع الترجيح

انقسم موقف المحققين في النظر إلى اختلاف أقوال العلماء في ترتيب السور وترجيح أحد الأقوال في عمومه إلى فريقين:

الفريق الأول: نظر في أدلة كل قول ورجَّح أحد الأقوال بقرائن ترجحت عندهم، كما سبق من بيان ما استدلَّ به كل فريق لترجيح قولهم.

الفريق الثاني: نظروا إلى الخلاف على أنه لفظي أكثر من أنه عملي فهوَّنوا منه، كما قال الزركشي: «والخلاف يرجع إلى اللفظ؛ لأن القائل بأن الترتيب كان عن اجتهاد منهم يقول: إنه رمز إليهم بذلك، لعلمهم بأسباب نزوله، ومواقع كلماته؛ ولِهذا قال الإمام مالك: إنَّما ألفوا القرآن على ما كانوا يسمعونه من النبي ﷺ، مع قوله بأن ترتيب السور اجتهاد منهم، فآل الخلاف إلى أنه: هل ذلك بتوقيف قولي، أم بمجرد استناد فعلي، وبحيث بقي لهم فيه مجال للنظر». قال السيوطي: «وسبقه إلى ذلك أبو جعفر بن الزبير»(١).

والظاهر أن الزركشي وابن الزبير يتحدثان عن الفترة التي سبقتهما من خلاف العلماء، كما هو ظاهر من قول مالك، أما الخلاف فيمن جاء بعدهما ليس خلافاً لفظياً فقط لأنهم نصوا على أنه اجتهادي تولته الصحابة من بعد النبي ﷺ؛ ولذا كانت الحاجة إلى تحقيق وتحرير الموضوع من الأهمية بمكان؛ والذي يميل إليه الباحث؛ وإن تباينت أقوال العلماء في ذلك هو ترجيح القول بأن ترتيب سور القرآن كلها توقيفيٌّ – والله أعلم – وذلك للآتي:

---

(١) الإتقان (١/ ١٧٢).

أولاً: قوة أدلة الفريق الأول ووضوحها سواء أكانت الأدلة النقلية، أو الأدلة العقلية، مع ضعف أدلة الفريق الثاني والثالث، إما من حيث السند، أو من حيث الحجة والدلالة، كما سوف نبين ذلك بإذن الله تعالى.

ثانياً: لورود أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ تشير إلى الترتيب الذي في المصاحف اليوم منها قوله ﷺ: «اقْرَؤُوا الزَّهْرَاوَيْنِ الْبَقَرَةَ وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ»[1]. وعن عبد الرحمن ابن يزيد بن قيس قال: (سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَالْكَهْفِ، وَمَرْيَمَ، وَطه، وَالْأَنْبِيَاءِ: إِنَّهُنَّ مِنْ الْعِتَاقِ[2] الْأُوَلِ)[3]. وبما ورد كذلك عن النبي ﷺ: «كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ جَمَعَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ نَفَثَ فِيهِمَا، فَقَرَأَ فِيهِمَا ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ يَبْدَأُ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ، وَمَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ)[4]. وكقراءته في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين، كما روى مسلم في صحيحه عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴿الٓمٓ * تَنزِيلُ﴾ السَّجْدَةُ وَ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾، وَأَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ وَالْمُنَافِقِينَ»[5]. وفي رواية الترمذي وغيره: «أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِـ ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وَ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾»[6]. وروي عن أنس رضي الله عنه

---

(١) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل قراءة القرآن وسورة البقرة برقم (١٣٣٧).

(٢) وقوله: «من العتاق الأول» أي: من قديم ما نزل.

(٣) رواه البخاري في صحيحه كتاب فضائل القرآن، باب: تأليف القرآن، برقم (٤٦١٠).

(٤) رواه البخاري في صحيحه كتاب فضائل القرآن، باب: فضل المعوذات، برقم (٤٦٣٠).

(٥) رواه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: ما يقرأ في يوم الجمعة، برقم (٢٠٦٨).

(٦) رواه الترمذي برقم (٥٣٦)، وابن ماجه برقم (١١٧٤)، والنسائي برقم (٦٣٧)، وأحمد في المسند برقم (١٨٤٥٤)، وقال شعيب الأرناؤوط في تعليقه على المسند: إسناده صحيح على شرط مسلم. رجاله ثقات رجال الشيخين غير حبيب بن سالم فمن رجال مسلم (٤/ ٢٧٦)، وقال الترمذي: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (٢/ ٤٢٣).

أنه قال: وجد رسول الله ﷺ ذات ليلة شيئاً، فلما أصبح قيل: يا رسول الله إن أثر الوجع عليك لبيّن، قال: «أما إني على ما ترون بحمد الله قد قرأت البارحة السبع الطوال»[1].

ثالثاً: ومما رجَّح هذا الرأيَ قولُ سليمان بن بلال قال: «سمعت ربيعة – هو ابن أبي عبد الرحمن، المعروف بربيعة الرأي[2] – يسأل: لِمَ قدِّمت البقرة وآل عمران وقد نزل قبلهما بضع وثمانون سورة بمكة، وإنما نزلتا بالمدينة؟ فقال: قدِّمتا، وألف القرآن على علم ممن ألفه به، ومن كان معه فيه، واجتماعهم على علمهم بذلك، فهذا مما ينتهى إليه ولا يسأل عنه»[3]. قال ابن وهب: وسمعت مالكاً يقول: «إنما أُلِّف القرآن على ما كانوا يسمعونه من النبي ﷺ»[4].

فهذا الأثر وما جاء فيه يرجح أن ترتيبه توقيفي؛ لأنه لو كان تم باجتهاد لبني ذلك الاجتهاد وفق معطيات واضحة، مثل: أن يرتب على حسب أسبقية النزول، أو الطول، أو القصر، أو الموضوعات، ولا نجد في ترتيب القرآن كل هذه المعطيات التي يمكن أن تنبني عليها الاجتهادات البشرية، وهذا يؤكد أن ترتيبه من لدن حكيم خبير.

---

(١) رواه ابن خزيمة في صحيحه برقم (١٠٧٣)، والبيهقي في شعب الإيمان برقم (٢٣٢٩)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين برقم (١١٠٦)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه» (ج٣/ ١٧٧)، والهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد حديث برقم (٣٦٤٩) وقال: «رواه أبو يعلى ورجاله ثقات» (٢/ ٣٢٣)، وضعَّفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم (٣٩٩٥).

(٢) هو الإمام، مفتي المدينة أبو عبد الرحمن القرشي التيمي مولاهم، المشهور بربيعة الرأي، كان فقيهاً عالماً بالحديث من أئمة الاجتهاد. توفي سنة (١٣٦هـ). سير أعلام النبلاء للذهبي (٦/ ٨٩)، وشذرات الذهب (١/ ١٩٤).

(٣) فضائل القرآن (ص٨٦)، والإتقان (١/ ٢٢٠)، وقال صاحب المقدمات الأساسية: «أثر صحيح أخرجه عمر بن شبَّة في تاريخ المدينة (٣/ ١٠١٦)» (ص١٣٦).

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/ ٥٩، ٦٠).

رابعاً: ومما يؤكد أن ترتيبه توقيفي أن الجمع الذي تم في عهد أبي بكر رضي الله عنه، وكذلك في عهد عثمان رضي الله عنه لم يكن لترتيب الآيات أو السور، وإنما كان لجمع القرآن في مصحف واحد في عهد أبي بكر، ونسخه في عدد من المصاحف في عهد عثمان، فلو كان هناك اجتهاد يتعلق بترتيب السور أو غير ذلك لنقل إلينا، كما نقل إلينا ما هو دونه بكثير.

خامساً: ما صحت به الروايات الصحيحة بأن النبي ﷺ كان له ورده اليومي من كتاب الله جلَّ جلاله يحرص على قراءته حتى يختم القرآن بين الحين والحين، وَفْق تحزيب معين للقرآن الكريم كما في حديث وفد ثقيف، وكان للصحابة الكرام رضي الله عنهم أورادهم اليومية، وتحزيبهم كذلك للقرآن وفق هديه ﷺ كما أشار حديث وفد ثقيف وغيره إلى ذلك، حيث جاء فيه: «قُلْنَا: مَا أَمْكَثَكَ عَنَّا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: طَرَأَ عَلَيَّ حِزْبٌ مِنْ الْقُرْآنِ فَأَرَدْتُ أَنْ لا أَخْرُجَ حَتَّى أَقْضِيَهُ، قَالَ: فَسَأَلْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ حِينَ أَصْبَحْنَا، قَال: قُلْنَا: كَيْفَ تُحَزِّبُونَ الْقُرْآنَ؟ قَالُوا: نُحَزِّبُهُ ثَلاثَ سُوَرٍ، وَخَمْسَ سُوَرٍ، وَسَبْعَ سُوَرٍ، وَتِسْعَ سُوَرٍ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ سُورَةً، وَثَلاثَ عَشْرَةَ سُورَةً، وَحِزْبَ الْمُفَصَّلِ مِنْ قَافْ حَتَّى يُخْتَمَ»، وكل ذلك يستلزم منه أن يكون له ترتيب محدد وهذا صار له طريقة متوافقة في تحزيبه مسترشدين بهدي رسول الله ﷺ في تحزيبه.

سادساً: إن القول بالتوقيف يزيد من عظمة القرآن وجلاله، ويقوي الوحدة المعنوية بين سور الكتاب المبين وهي بارزة فيه، ويقطع الطريق أمام المشككين والطاعنين في كتاب الله المجيد؛ هذا إذا كانت الأقوال متوازية فكيف إذا كان القول بالتوقيف هو راجح، وليست هنالك حكمة ظاهرة أن يدع الله سبحانه وتعالى مثل هذا لعباده، ولو كانوا صحابة نبيه الكريم فيما يتعلق بكتابه المجيد الذي حَظِيَ بالعناية الكاملة في السموات والأرض.

سابعاً: لأنَّ أدلة الفريق الثاني والثالث عليها ملاحظات وتعقيبات واضحة تضعف الاستدلال بها، وهي:

١) أنَّ استدلالهم باختلاف ترتيب مصاحف الصحابة - إن صح[1] - فلا يقوي لهم دليلاً فيما ذهبوا إليه؛ وذلك لأنه يمكن رده بالآتي:

أ - أن ذلك كان قبل العرض الأخير؛ وربما يكون ذلك قبل علمهم بالتوقيف؛ الذي كان في نهاية الأمر بعد اكتمال نزول القرآن الكريم، حيث أثبت فيه ما لم ينسخ، وما ثبت من قراءات في العرضة الأخيرة، وما استقرَّ عليه القرآن من حيث الترتيب، فقد جاءت المصاحف العثمانية على ما استقر في العرضة الأخيرة في جميع الجوانب مما يمكن أن يكون لم يبلغ أُبيّاً وابن مسعود كما لم يبلغهما نسخ ما وضعاه في مصاحفهما من القراءات التي تخالف المصحف العثماني، فالذي بين أيدينا هو المتوافق مع التلاوة والكتابة النبوية الذي استقر عليه القرآن في عرضته الأخيرة، دون تلك الكتابات المتفرقة التي كانت لبعض الصحابة، وهي لم تَحْظَ بتدقيق وعناية كما حظيت المصاحف العثمانية؛ لأنه لا يستطيع أحد منهم أن يدعي أنه باشر جميع ما نزل ولم يغب عنه شيء، خاصة وقد كانوا في تلك الفترة أصحاب مهمات وأعمال أخرى في نصرة الدين، والقرآن كان ينزل منجماً، ومنه ما ينسخ بعد نزوله، وقد تكتمل سورة نزلت متأخرة قبل سورة نزلت متقدمة كالبقرة والتوبة، ولذا كان الواحد إذا غاب في سَرِيَّة أو أي مهمة ثم نزلت سورة أو آيات بعد أن يرجع تلقاها ثم كتبها في مصحفه.

ب - قالوا: الاختلاف بين مصاحف الصحابة إن صح ليس دليلاً على نفي التوقيف؛ وذلك لأن مصاحف الصحابة كانت خاصة بهم ولم تكن عامة للناس، ولم

---

(١) لأن الروايات التي نقلت في اختلاف مصاحف الصحابة عن ما جاء في المصاحف العثمانية جاءت في كتب لم يلتزم مؤلفوها صحة الرواية؛ وقد تكلم العلماء في سندها وبينوا ضعفها، وهو موضوع يحتاج أن يفرد بالدراسة والتحقيق، وليس مجال هذا البحث يسع لذلك.

تكن مصاحفهم للتلاوة وإنما كانت للعلم، ولذا أثبتوا فيها مع القرآن بعض مسائل العلم من التأويلات، وما نسخت تلاوته، وبعض المأثورات من الأدعية، فهي إلى كتب العلم أقرب منها إلى المصاحف المجردة، ومن هنا وجدنا الذين استنسخوا المصاحف العثمانية لم يعتمدوا عليها في جمع القرآن، سواء كان ذلك في ترتيب السور أو الآيات، بل اعتمدوا على جمع أبي بكر؛ الذي اعتمد على ما جمع بين يدي النبي ﷺ، فهم «لم يكونوا يكتبونها للناس إنما كانوا يكتبونها لأنفسهم، فبدهي أن الواحد منهم لم يثبت فيها إلا ما وصل إليه بمجهوده الفردي، وقد يفوته ما لم يفت سواه من تحقيق أدق أو علم أوسع، ولهذا كان يوجد بتلك المصاحف الفردية بعض آيات قد تكون منسوخة وربما لم يبلغ صاحب ذاك المصحف نسخها، وقد يهمل صاحب المصحف إثبات سورة لشهرتها وغناها بهذه الشهرة عن الإثبات كما ورد أن مصحف ابن مسعود لم تكن به الفاتحة[1]، وقد يكتب صاحب المصحف ما يرى أنه بحاجة إليه من غير القرآن في نفس المصحف كما تقدم ذلك في قنوت الحنفية الذي روي أن بعض الصحابة كان قد كتبه بمصحفه وسماه سورة الخلع والحفد»[2].

ج – أن مصحف عثمان رضي الله عنه لو كان اجتهادياً لما وافقوه على ذلك؛ لأنه ليس لمجتهد أن يقلد مجتهداً آخر، كما هو مقرر عند الأصوليين، فلما عدلوا جميعاً عن مصاحفهم، وساروا على ما سار عليه الصحابة جميعاً، ووافقوا على مصحف عثمان رضي الله عنه، وما فيه من لفظ وترتيب، وترك ما سواه، بل أجمعوا على فعله، ومعلوم بأن الإجماع لا بد له من مستند يستند إليه من كتاب أو سنة أو قياس؛

(١) وكان في مصحف ابن مسعود اثنتا عشرة سورة لم يكن فيها المعوذتان؛ لشبهة الرقية. وجوابه رجوعه إليهم، وما كتب الكل، وفى مصحف أبي ست عشرة وكان دعاء الاستفتاح والقنوت في آخره كالسورتين. انظر: البرهان (١/ ٢٦٨).

(٢) مناهل العرفان (١/ ٣٦٠)، وأسرار ترتيب القرآن (١/ ٧٣).

لأن «الإجماع لا يخلو عن نص خفي أو جلي قد اختصه»[1] فإن ذلك يدل على أن إجماعهم قام على دليل من الوحي؛ لأنه لو كان الترتيب تم بالاجتهاد لظهرت بوادر الاختلاف في مثل هذا الموضوع الذي يصعب الاجتماع عليه بدون نص[2]. قال الألوسي[3]: «وإجماع الصحابة في المآل على هذا الترتيب وعدولهم عما كان أولًا من بعضهم على غيره من الأساليب وهم الذين لا تلين قناتهم لباطل، ولا يصدهم عن اتباع الحق لوم لائم ولا قول قائل أقوى دليل على أنهم وجدوا ما أفادهم علماً ولم يدع عندهم خيالاً ولا وهماً»[4].

٢) وأما استدلالهم بقراءة النبي ﷺ في صلاة الليل في حديث حذيفة، فهو ليس دليلاً في محل النزاع؛ لأننا نتحدث عن ترتيب السور في المصحف، وهذا عن ترتيب السور في الصلاة، ولعل النبي ﷺ فعل ذلك ليدل على جواز التقديم والتأخير بين السور في الصلاة.

٣) أما استدلالهم بحديث ابن عباس في قوله لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: «مَا حَمَلَكُمْ أَنْ عَمَدْتُمْ إِلَى الأَنْفَالِ وَهِيَ مِنَ الْمَثَانِي وَإِلَى بَرَاءَةَ وَهِيَ مِنَ الْمِئِينَ فَقَرَنْتُم بَيْنَهُمَا...» الذي هو حجة الفريق الثالث كما نص على ذلك البيهقي والسيوطي في سبب اختيارهم للقول الثالث، وهو أقوى دليل للفريق الثاني الذين قالوا بالاجتهاد، بل هو عمدتهم وبرهانهم، فالاستدلال بحديث عثمان بعد النظر والدراسة هو من أوهى ما اعتمدوا عليه؛ وذلك لأنه يمكن الجواب عنه من جهتين: جهة السند، وجهة المتن.

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٩٧).

(٢) انظر: أسرار ترتيب القرآن، للسيوطي (١/ ٧٣)، والمناسبات بين الآيات والسور فوائدها وأنواعها وموقف العلماء منها، د. سامي عطا حسن (١/ ٧).

(٣) هو: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي، مفسر، محدث، فقيه، أديب، لغوي، نحوي، مفتي بغداد، من تصانيفه القيمة «روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني» في تسعة مجلدات، و«الأجوبة العراقية»، و«حاشية على شرح القطر في النحو». توفي سنة (١٢٧٠هـ). انظر: معجم المؤلفين (١٢/ ١٧٥).

(٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (١/ ٢٦).

الجهة الأولى: من حيث السند: الذي رواه الترمذي وغيره بسند قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَسَهْلُ بْنُ يُوسُفَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الفارسيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: مَا حَمَلَكُمْ أَنْ عَمَدْتُمْ إِلَى الأَنْفَالِ وَهِيَ مِنَ الْمَثَانِي وَإِلَى بَرَاءَةَ وَهِي مِنَ الْمِئِينَ فَقَرَنْتُمْ بَيْنَهُمَا وَلَمْ تَكْتُبُوا بَيْنَهُمَا سَطْرَ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَوَضَعْتُمُوهُمَا في السَّبْعِ الطُّوَلِ...».

أولاً: ففي سنده راويان فيهما مقال، الأول: هو عوف الأعرابي الذي قال عنه الذهبي[1] في ميزان الاعتدال في نقد الرجال: «عوف الأعرابي: قيل: كان يتشيع، وقد وثقه جماعة، وجرحه جماعة، وكان داود بن أبي هند[2] يضربه ويقول: ويلك يا قَدَري». وقال بُنْدار[3] وهو يقرأ حديث عوف: «والله لقد كان عوف قدرياً، رافضياً، شيطاناً»[4]، وقال مسلم[5] في مقدمة صحيحه: «إِذَا وَازَنْتَ بَيْنَ الأَقْرَانِ كَابْنِ عَوْنٍ

---

(١) هو: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، حافظ، مؤرخ، علامة محقق، له مصنفات كثيرة، منها: «سير أعلام النبلاء»، و«تذكرة الحفاظ»، و«طبقات القراء» وغيرها، توفي سنة (٧٤٨هـ). انظر: شذرات الذهب (٦/ ١٥٣)، والأعلام (٥/ ٢٣٦).

(٢) هو: داود بن أبي هند واسمه: دينار بن عدافر القشيري مولاهم البصري، أبو بكرٍ ويقال: أبو محمدٍ، وكان ثقةً متقناً كثير الحديث مفتي أهل البصرة، توفي سنة تسعٍ وثلاثين ومائةٍ، وقيل: سنة أربعين ومائة بطريق مكة. وروى له مسلم والأربعة. انظر: الوافي بالوفيات (٤/ ٤١٧)، وطبقات الحفاظ، للسيوطي (١/ ١٠).

(٣) هو: بُنْدار محمد بن بشار بن عثمان بن كَيْسان أبو بكر البصري، شيخ الأئمة الستة، وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم، توفي سنة (٢٥٢هـ). انظر: التاريخ الكبير (١/ ٤٩)، الأعلام للزركلي (٢/ ٧٥).

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي (٤/ ٤١٨).

(٥) هو: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، أبو الحسن النيسابوري، الإمام الحافظ، صاحب الصحيح، انظر: وفيات الأعيان (٥/ ١٩٤)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨٨).

وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ مَعَ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، وَأَشْعَثَ الْحُمْرَانِيِّ وَهُمَا صَاحِبَا الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ كَمَا أَنَّ ابْنَ عَوْنٍ وَأَيُّوبَ صَاحِبَاهُمَا إِلاَّ أَنَّ الْبَوْنَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ هَذَيْنِ بَعِيدٌ فِي كَمَالِ الْفَضْلِ وَصِحَّةِ النَّقْلِ»[1].

والثاني: فهو يزيد الفارسي: فقد اختلف فيه: هل هو ابن هُرْمز أم غيره، قال عنه الترمذي في سنده: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ عَوْفٍ، عَنْ يَزِيدَ الْفَارِسِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيَزِيدُ الْفَارِسِيُّ قَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ غَيْرَ حَدِيثٍ، وَيُقَالُ: هُوَ يَزِيدُ بْنُ هُرْمُزَ، وَيَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ هُوَ يَزِيدُ بْنُ أَبَانَ الرَّقَاشِيُّ، وَلَمْ يُدْرِكِ ابْنَ عَبَّاسٍ، إِنَّمَا رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَكِلاَهُمَا مِنَ التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَيَزِيدُ الفارسيُّ أَقْدَمُ مِنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ»[2]، والحديث تفرد به عوف عن يزيد الفارسي، وقد أشار الترمذي إلى الاختلاف في يزيد الفارسي هل هو ابن هُرمز أو غيره، بما يبين جهالة حاله؛ ولذا اختلف فيه أهل الحديث. فسوَّى بينهما عبد الرحمن بن مهدي[3]، وأحمد بن حنبل[4]، وابن حبان[5] وغيرهم...

(١) صحيح مسلم (١/ ٢).

(٢) سنن الترمذي: كتاب: تفسير القرآن، سورة التوبة برقم: (٣٠٨٦) (ج١١/ ٣٤٢).

(٣) هو: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان أبو سعيد البصري اللؤلؤي الحافظ، روى عن شعبة ومالك وخلق، وهو إمام ثقة، قال ابن المديني: أحلف بالله ما بين الركن والمقام إني لم أر أحداً قط أعلم بالحديث من ابن مهدي، مات بالبصرة سنة ثمان وتسعين ومائة. انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (١/ ٨٥)، وطبقات الحفاظ (١/ ٢٥).

(٤) هو: أحمد بن حنبل بن هلال أبو عبد الله الشيباني، إمام المحدثين، وصاحب المسند، والمذهب المشهور، ولم يكن في آخر عصره مثله في العلم والورع، توفي سنة (٢٤١هـ). انظر: وفيات الأعيان (١/ ٦)، والبداية والنهاية، لابن كثير (٨/ ٣٢٦).

(٥) هو: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي البُسْتي، ويقال له: ابن حبان، علامة مؤرخ محدث، من كتبه «صحيح ابن حبان»، و«روضة العقلاء» و«الثقات» وغيرها، توفي سنة (٣٥٤هـ). انظر: شذرات الذهب (٣/ ١٦)، والأعلام (٦/ ٧٨).

ما قال ابن أبي حاتم(١): «يزيد بن هُرْمز، اختلفوا فيه، هل هو يزيد الفارسي أم لا؟ فقال عبد الرحمن بن مهدي، فيما سمعت أبي يَحكي عن علي ابن الْمديني(٢) عنه أنه قال: يزيد الفارسي، هو يزيد بن هرمز، وكذا قاله أحمد بن حنبل»(٣). وقال ابن حبان: «يزيد بن هرمز المدني، هو الذي يروي عنه عوف الأعرابي، ويقول: حدثنا يزيد الفارسي، عن ابن عباس. وأنكر يحيى بن سعيد القطَّان(٤)، ويحيى بن معين(٥)، وأبو حاتم أن يكونا واحداً»(٦). قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: «يزيد بن هُرْمز هذا ليس بيزيد الفارسي، هو سواه، وكان يزيد بن هُرْمز من أبناء الفرس الذين كانوا بالمدينة وجالسوا أبا هريرة، وليس هو بيزيد الفارسي البصري الذي يروي عن ابن عباس، روى عنه عوف الأعرابي»(٧)،

---

(١) هو:عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس، شيخ الإسلام، أبو محمد الرازي، من كبار حفاظ الحديث، كان إماماً في معرفة الرجال، من تصانيفه: «الجرح والتعديل» و«التفسير» عدة مجلدات، و«الرد علي الجهمية» كما صنف في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين، توفي سنة (٣٢٧هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٤٦)، وطبقات الحنابلة (٢/ ٥٥)، والأعلام للزركلي (٤/ ٩٩).

(٢) هو: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني البصري أبو الحسن، محدث مؤرخ، كان حافظ عصره، له نحو مئتي مصنف، توفي سنة (٢٣٤هـ). انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٢٢٩)، والأعلام (٤/ ٣٠٣).

(٣) الثقات لابن حبان (٥/ ٥٣١).

(٤) هو: يحيى بن سعيد القطان التميمي البصري، الحافظ أحد الأئمة النقاد، كان من سادات أهل زمانه حفظاً وورعاً وفهماً وفضلاً وديناً وعلماً، وهو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث، وأمعن في البحث عن الثقات والضعفاء، مات سنة (١٩٨هـ). انظر: تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (١/ ٩)، والعبر في خبر من غبر، للذهبي (١/ ٦١)، وطبقات الحفاظ (١/ ٢٣).

(٥) هو: يحيى بن معين بن عون بن زياد المري، أبو زكريا، من أئمة الحديث، ومؤرخي رجاله، من كتبه: «التاريخ والعلل»، و«معرفة الرجال»، و«الكنى والأسماء» وغيرها. انظر: تذكرة الحفاظ (٢/ ١٦)، والأعلام (٨/ ١٧٢).

(٦) انظر: التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٣٦٧).

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٢/ ٢٩٣).

وعدهما البخاري[1] واحد في الترجمة وأثبتهما في الضعفاء بالاسمين: ابن هرمز والفارسي[2]، فهما ضعيفان عنده. وقال عنه الهيثمي[3] في «مجمع الزوائد»: «يزيد بن أبان الرقاشي وهو ضعيف»[4]. وقال فيه النسائي[5] والحاكم أبو أحمد[6]: «متروك الحديث». وقال النسائي أيضاً: «ليس بثقة». وقال فيه شُعْبة[7] قولاً فاحشاً إذ قال: «لأن أزني أحب إلي من أن أحدث عن يزيد الرقاشي»[8]. وقال في رواية: «لَأَنْ أقطع الطريق أحبُّ إلي من أن أروي عن يزيد الرقاشي»[9].

---

(١) هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة مولاهم البخاري، صاحب الصحيح. انظر: تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥٥)، والثقات (٩/ ١١٣).

(٢) الضعفاء الصغير، للبخاري، ترجمة (٤٠٧) (ص١٢٢).

(٣) هو: الإمام الحافظ أبو الحسن نور الدين على بن أبى بكر بن سليمان بن أبى بكر بن عمر بن صالح الهيثمي. وكان إماماً عالماً حافظاً زاهداً متواضعاً متودداً إلى الناس، ذا عبادة وتقشف وورع، من مؤلفاته القيمة «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد »، توفي سنة (٨٠٧هـ). انظر: معرفة الثقات (١/ ١٤٥ – ١٤٨)، ولسان الميزان، لابن حجر العسقلاني (٣/ ١٥٠).

(٤) (٧/ ١٥٨).

(٥) هو: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، الحافظ الحجة، صاحب السنن، توفي سنة (٣٠٣هـ). انظر: طبقات الحفاظ (ص٣٠٦).

(٦) هو: محمد الحاكم بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري، الكرابيسي، المعروف بالحاكم (أبو أحمد) محدث، حافظ، من تصانيفه الكثيرة: «الأسماء والكنى» في عدة مجلدات، العلل، «كتاب الشروط»، المخرج على كتاب المزني، و«شرح الجامع الصحيح للبخاري». توفي سنة (٣٧٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٤٠ – ٢٤٢)، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (١١/ ١٨٠).

(٧) هو: أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن ورد العتكي مولاهم، ثقة حافظ متقن عابد، شيخ البصرة وأمير المؤمنين في الحديث. توفي سنة ستين ومائة. انظر: التقريب (ص٢٦٦)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٤٦).

(٨) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/ ٢٠٦).

(٩) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٧٣).

وفي تقريب التهذيب قال ابن حجر: «يزيد بن أبان الرقاشي أبو عمرو البصري القاصُّ بتشديد المهملة زاهد ضعيف من الخامسة، مات قبل العشرين»[(١)]. وقال البوصيري[(٢)]: «هذا إسناد فيه يزيد بن أبان الرقاشي، وقد أجمعوا على ضعفه»[(٣)]. وقال الدارقطني[(٤)]: «ضعيف». وقال ابن سعد: «كان ضعيفاً قدرياً». وقال عنه ابن معين: «ضعيف وليس حديثه بشيء». وقال الإمام أحمد: «كان يزيد منكر الحديث». وقال أبو حاتم: «كان واعظاً بكاء وفي حديثه ضعف». وقال ابن حبان: «كان من خيار عباد الله من البكَّائين بالليل، لكنه غَفَل عن حفظ الحديث شغلاً بالعبادة حتى كان يقلب كلام الحسن فيجعله عن أنس عن النبي ﷺ، فلا تحلُّ الرواية عنه إلا على جهة التعجب»[(٥)].

قال الذهبي: «وأما يزيد فقد اختلفوا فيه، هل هو ابن هرمز أو غيره..؟ وقد ذكره البخاري في كتاب الضعفاء، باسم: يزيد الفارسي، لاشتباهه فيه، وحيث إنه قد انفرد بهذا الحديث، فلا يحتج به في شأن القرآن، الذي يطلب فيه التواتر». وقال الذهبي:

---

(١) تقريب التهذيب (٣/ ٩٦).

(٢) هو: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري، الكناني، الشافعي، شهاب الدين، أبو العباس محدث، جمع زوائد ابن ماجه على باقي الكتب الخمسة مع الكلام على أسانيدها، وزوائد السنن الكبرى للبيهقي على الستة في مجلدين، وزوائد مسانيد الطيالسي وأحمد ومسعود وغيرهما، وله «تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد في الترغيب والترهيب»، توفي سنة (٨٤٠هـ). انظر: الأعلام (١/ ١٠٤)، معجم المؤلفين (١/ ١٧٥).

(٣) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (ج١/ ٥٥).

(٤) هو: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي أبو الحسن، المقرئ المحدث المجود شيخ الإسلام الإمام الحافظ. انظر سير أعلام النبلاء (٣/ ٨٥١)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٩٧).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/ ٢٢٧)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٦٧).

«قال فيه النسائي وغيره: متروك». وقال الدارقطني وغيره: «ضعيف»[1]. وقال الشيخ أحمد شاكر[2] في تحقيقه للمسند بأن الحديث في إسناده نظر؛ بل هو ضعيف جداً، بل هو حديث لا أصل له، وذكر علله وأفاض الشيخ في توهين ذلك الحديث وتقرير أنّه لا أصل له حيث قال: «فهذا يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث، يكاد يكون مجهولاً، حتى شُبِّه على مثل ابن مهدي وأحمد والبخاري أن يكون هو ابن هرمز أو غيره... فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفرد به، وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر القطعي... وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السور، كأن عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك. ثم قال: فلا علينا إذا قلنا إنه حديث لا أصل له... فلا عبرة في هذا الموضع بتحسين الترمذي، ولا بتصحيح الحاكم[3]، ولا بموافقة الذهبي، وإنَّما العبرة للحجة والدليل»[4]. والحاكم نفسه ذكره في موضع فقال: صحيح على شرط الشيخين، وقال في الموضع الثاني: صحيح الإسناد، ولم يخرج الشيخان ليزيد الفارسي، وإنما روى مسلم فقط ليزيد ابن هرمز.

---

(١) انظر:الضعفاء والمتروكين للنسائي (١/ ١١٠)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤/ ٤١٨)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (١١/ ٢٧٠ - ٢٧٢)، والكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٧/ ٢٧١٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٥١)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢٤٥)، وتقريب التهذيب (١/ ٥٩٩) و(٢/ ٣٢٠)، والتاريخ الكبير (٨/ ٣٢٠)، والمغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٧٤٧).

(٢) هو الأستاذ المحدث أبو الأشبال الشيخ أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر، درس في السودان بكلية غوردن، ثم التحق بالأزهر واستفاد من شيوخه حتى حاز على الشهادة العالمية من الأزهر سنة (١٩١٧م) وقد أثرى المكتبة الإسلامية بأبحاثه القيمة وتحقيقه لأمهات الكتب المفيدة، وكانت وفاته في السادس والعشرين من شهر ذي القعدة سنة (١٣٧٧هـ) الموافق (١٩٥٨م). انظر: المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين (١/ ٢٨).

(٣) هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم، الشهير بالحاكم، من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه، من كتبه (المستدرك على الصحيحين»، و«فضائل الشافعي»، توفي سنة (٤٠٥هـ). انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٨٥)، والأعلام (٦/ ٢٢٧).

(٤) مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد شاكر (١/ ٣٩٩ - ٤٠١).

فالحديث من حيث السند ضعيف، إما لضعف يزيد بن هرمز إن كان هو نفسه يزيد الفارسي، أو لجهالته إن كان غيره، وكذلك لضعف عوف الأعرابي الذي بيَّن الذهبي أنه شيعياً قدرياً. وقال بُنْدار: «والله لقد كان عوف قدرياً، رافضياً، شيطاناً»، ولهذا قال الدكتور صبحي الصالح [(١)]: «لا يستند القسم الاجتهادي إلى دليل صحيح، بل يعتمد على حديث ضعيف جداً، بل هو حديث لا أصل له»[(٢)]. وهذا الحديث مع ضعفه الذي لم يرتضه إلا القليل من علماء الحديث الذين قوموه، ولم يخرجوه عن أقل درجات القبول، كما قال عنه ابن حجر في «تقريب التهذيب» إنه مقبول[(٣)]، ونقل في التهذيب عن أبي حاكم أنه لا بأس به[(٤)] قد تفرد بروايته يزيد الفارسي كما ذكر ذلك الترمذي؛ فإذا كان الحديث بهذه المكانة من الضعف بعد أن عرفنا حال من تفرد به، فكيف نقبله ونركن إليه ونترك تلك الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ في أمر يتعلق بالقرآن الكريم الذي هو في أعلى درجات القمة نقلاً، ونظماً، وترتيباً، ويتعلق كذلك بعدم بيان وتبليغ الرسول ﷺ لشيء من القرآن الكريم، ولو كان ذلك في شيء يتعلق بترتيب سوره... الذي أمر ببلاغ القرآن كاملاً كما أنزل عليه كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧][(٥)]، فلا

---

(١) صبحي الصالح، هو: ابن إبراهيم الصالح، عالم، باحث، كاتب، داعية، ونال الدكتوراه في الآداب عام (١٩٥٤م)، وعمل أستاذاً للإسلاميات وفقه اللغة في الجامعة اللبنانية، وكان الأمين العام لرابطة علماء لبنان، وله العديد من المؤلفات، اغتيل سنة (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م). انظر: السنة النبوية مكانتها وأثرها في حياة مسلمي البوسنة والهرسك (٧/ ١٨٤).

(٢) مباحث في علوم القرآن الكريم (ص٧٢، ٧٣).

(٣) تقريب التهذيب (٣/ ١٧٥).

(٤) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٧٤).

(٥) انظر: الإمام البقاعي ومنهاجه في تأويل بلاغة القرآن (١/ ١٧٤).

يحتج بمثله في أمر القرآن الذي يحتاج إلى التواتر، وقد قال الخطيب[1] في كتاب الكفاية: «لا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، وحكم الثابت المحكم، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به. وكثيراً ما يضعف علماء الحديث راوياً لانفراده برواية حديث يخالف المشهور من الروايات»[2].

والجهة الثانية: من حيث المتن: فإنه يَحمل تناقضاً ظاهراً واضطراباً بيناً، ينقض آخره أوله، كما يحمل طعناً في الثابت المجمع والمتفق عليه بين العلماء كالتوقيف في ترتيب الآيات، وفي وضع البسملة في فواتح السور، وإليك بيان ذلك من عدة وجوه:

أولاً: التناقض والاضطراب:

أ - إنه أثبت للأنفال وبراءة اسمين مختلفين، قال الباقلاني: «وقد تضمن ذلك أنَّهما سورتان؛ لأنه سَمَّى كل واحدة باسمها»[3]، وقد سمى رسول الله ﷺ كلًا منهما باسم خاص، وقد قام الإجماع على أن سورة الأنفال سورة برأسها غير سورة التوبة؛ ولذا قال الزركشي: «إن عدد سور القرآن العظيم باتفاق أهل الحل والعقد مائة وأربع عشرة سورة»[4]. وقال السيوطي: «أمَّا سورُه فمائة وأربع عشرة سورة بإجماعِ مَنْ يُعْتَدُّ به»[5].

---

(١) الخطيب البغدادي هو: الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي بن ثابت البغدادي المعروف بالخطيب صاحب تاريخ بغداد وغيره من المصنفات، كان من الحفاظ المتقنين والعلماء المتبحرين ولو لم يكن له سوى التاريخ لكفاه، وكان فقيهاً فغلب عليه الحديث. توفي سنة (٤٦٣هـ). انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (١/ ٦٩).

(٢) الفتح الرباني (٢/ ١٥٥).

(٣) انظر: نكت الانتصار لنقل القرآن للباقلاني (ص٨٢).

(٤) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٥١).

(٥) الإتقان (١/ ١٧٧).

ثم جاء في الأثر ما يفيد أن عثمان ظن أن براءة من الأنفال فقرنها بها على أنهما سورة واحدة كما في سؤال ابن عباس: «فَقَرَنْتُمْ بَيْنَهُمَا؛ وَلَمْ تَكْتُبُوا بَيْنَهُمَا سَطْرَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وَوَضَعْتُمُوهَا فِي السَّبْعِ الطُّوَلِ، مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ؟»، وجاء في رد عُثْمَانُ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِمَّا يَأْتِي عَلَيْهِ الزَّمَانُ وَهُوَ تَنْزِلُ عَلَيْهِ السُّوَرُ ذَوَاتُ الْعَدَدِ؛ فَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ دَعَا بَعْضَ مَنْ كَانَ يَكْتُبُ فَيَقُولُ: ضَعُوا هَؤُلَاءِ الآيَاتِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا، وَإِذَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ الآيَةَ فَيَقُولُ: ضَعُوا هَذِهِ الآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا، وَكَانَتْ الأَنْفَالُ مِنْ أَوَائِلِ مَا أُنْزِلَتْ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَتْ بَرَاءَةٌ مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ؛ وَكَانَتْ قِصَّتُهَا شَبِيهَةً بِقِصَّتِهَا فَظَنَنْتُ أَنَّهَا مِنْهَا فَقُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا أَنَّهَا مِنْهَا؛ فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَرَنْتُ بَيْنَهُمَا؛ وَلَمْ أَكْتُبْ بَيْنَهُمَا سَطْرَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَوَضَعْتُهَا فِي السَّبْعِ الطوال»، وهذا تناقض واضطراب؛ ولو كان الأمر كما جاء في الأثر لجعلتا سورة واحدة باسم واحد، والواقع يخالف ذلك، وابن عباس نفسه ورد عنه في الصحيح أنه جعل كل سورة منهما سورة لحالها، كما جاء عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ سُورَةُ التَّوْبَةِ قَالَ: التَّوْبَةُ هِيَ الْفَاضِحَةُ، مَا زَالَتْ تَنْزِلُ وَمِنْهُمْ وَمِنْهُمْ، حَتَّى ظَنُّوا أَنَّهَا لَمْ تُبْقِ أَحَداً مِنْهُمْ إِلاَّ ذُكِرَ فِيهَا. قَالَ: قُلْتُ: سُورَةُ الأَنْفَالِ. قَالَ: نَزَلَتْ فِي بَدْرٍ. قَالَ: قُلْتُ: سُورَةُ الْحَشْرِ. قَالَ: نَزَلَتْ فِي بَنِي النَّضِيرِ[1]. والحديث مع اضطرابه فيه كذلك تشكيك في ترتيب آيات سور القرآن الكريم الثابت ذلك بالإجماع.

ب - قد بَيَّنَ الحديث في أوله أنَّ النبي ﷺ كان لا يدع شيئاً ينزل من القرآن الكريم إلا وبين موضعه من حيث الترتيب كما جاء في الحديث فَيَقُولُ: «ضَعُوا هَؤُلاءِ الآيَاتِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا، وَإِذَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ الآيَةَ فَيَقُولُ:

(١) صحيح البخاري، كتاب: التفسير، باب: (الْجَلاَءَ) الإِخْرَاجُ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ، برقم (٤٨٨٢).

ضَعُوا هَذِهِ الآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا». وجاء في آخره أنه لم يبين ما يتعلق بالأنفال وبراءة، فقال: «فَقُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا أَنَّهَا مِنْهَا»، فهو مع ما فيه من تناقض يحمل اتهاماً للنبي ﷺ في عدم البلاغ الكامل للقرآن الكريم.

ج - وقوله: «فَقُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا أَنَّهَا مِنْهَا» بعيد، إذ الأنفال نزلت في السنة الثانية عقب غزوة بدر، والتوبة نزلت في أواخر السنة التاسعة بعد غزوة تبوك، وبعد خروج أبي بكر للحج على رأس المسلمين، فكيف يعقل أن يظلَّ الرسول ﷺ زهاء خمسة عشر شهراً ولا يبين للناس أنها منها، أو من غيرها..؟ إنه يكون بذلك قد تأخر عن البيان وقت الحاجة إليه، بل انتقل إلى الرفيق الأعلى قبل البيان، وحاشاه ﷺ أن يفعل ذلك، مع ورود الأحاديث الصحاح بأنه كان يعرض القرآن كله في رمضان من كل عام على جبريل عليه السلام، وعرضه في العام الذي توفي فيه مرتين، وحينئذ فأين كان يضع هاتين السورتين في قراءته حينما كان يعرضهما على جبريل عليه السلام..؟ وزيد كان قد شهد هذه العرضة الكاملة، وقرأ القرآن بعدها كاملاً على النبي ﷺ.

قال الرازي: قال القاضي: «يبعد أن يقال: إنه عليه السلام لم يبين كون هذه السورة تالية لسورة الأنفال؛ لأن القرآن مرتب من قبل الله تعالى ومن قبل رسوله على الوجه الذي نقل، ولو جَوَّزْنا في بعض السور أن لا يكون ترتيبها من الله على سبيل الوحي، لجوزنا مثله في سائر السور وفي آيات السورة الواحدة، وتجويزه يعضد ما يقوله الإمامية من تجويز الزيادة والنقصان في القرآن. وذلك يُخْرِجه من كونه حجة، بل الصحيح أنه عليه السلام أمر بوضع هذه السورة، بعد سورة الأنفال وحياً، وأنه عليه السلام حذف بسم الله الرحمن الرحيم من أول هذه السورة وحياً»(١).

(١) مفاتيح الغيب، للرازي (١٦/ ٣٢١).

د - قوله: «فَظَنَنْتُ أَنَّهَا مِنْهَا» تفيد كأن هذا الجمع تم باجتهاد عثمان رضي الله عنه دون مشاورة من الصحابة، والواقع الذي نقل يكذب ذلك ويرده، وقد صحت الأدلة التي تؤكد إسناد عثمان رضي الله عنه جمع القرآن الكريم إلى لجنة من كبار القراء وأشرف عليهم، وأن عثمان رضي الله عنه ما فعل ما فعل إلا باستشارة الصحابة رضي الله عنهم، وما كان ليستبد برأي أو يجتهد مع نص، وما اعترض معترض على ذلك، كما أن الذي ثبت عن عثمان رضي الله عنه خلاف ذلك كما في سؤال ابن الزبير رضي الله عنه قال: قُلْتُ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] قَالَ: قَدْ نَسَخَتْهَا الآيَةُ الأُخْرَى[١] فَلِمَ تَكْتُبُهَا أَوْ «تَدعُهَا»[٢]؟ قَالَ: يَا بْنَ أَخِي، لا أُغَيِّرُ شَيْئاً مِنْهُ مِنْ مَكَانِهِ[٣]. فكان رده أن هذا القرآن جاء ترتيبه هذا من النبي ﷺ وأنه لا يغير من ذلك الذي سمعه شيئاً، وهنا أن عثمان رضي الله عنه تعامل مع ترتيب القرآن بظنه واجتهاده حيث ظنهما سورة واحدة؛ ولذا ترك البسملة بينهما، وأنَّ جميع الروايات التي جاءت عن جمع الصحابة للقرآن الكريم في عهد أبي بكر الصديق، وفي عهد عثمان رضي الله عنهما توضِّح أنَّ جهدهم كان منصباً حول جمع القرآن في مكان واحد، أو نسخه في عدد من المصاحف، ولم يكن لهم عمل مرتبط بترتيب القرآن الكريم لآياته أو سوره، وإلا لنقل لنا ذلك.

هـ - قوله «مَا حَمَلَكُمْ أَنْ عَمَدْتُمْ إِلَى بَرَاءَةَ وَهِيَ مِنَ الْمِئِينَ وَإِلَى الأَنْفَالِ وَهِيَ مِنَ الْمَثَانِي فَجَعَلْتُمُوهُمَا في السَّبْعِ الطُّوَلِ»، وهذا ليس موضع اتفاق، فالسبع الطوال هي: سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام،

---

(١) سورة البقرة الآية: (٢٤٠).

(٢) وهذا وهم من الراوي والمعنى: «لماذا تكتبها؟» أو قال: لماذا تتركها مكتوبة؟ مع أنها منسوخة.

(٣) رواه البخاري في صحيحه كتاب التفسير، باب: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾، برقم (٤١٦٦).

والأعراف، واختلفوا في السابعة فقيل: التوبة، وقيل: الأنفال والتوبة؛ لأنهما في حكم سورة، وقيل: يونس، ولكن الذي صح نقلاً كما جاء في مستدرك الحاكم والنسائي وغيرهما عن ابن عباس قال: «السبع الطوال: البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف، قال الراوي: وذكر السابعة فنسيتها، وفي رواية صحيحة عن ابن أبي حاتم وغيره عن سعيد بن جبير أنها يونس». وبذلك قال مجاهد ومكحول وعطية بن قيس وأبو محمد القاري شداد بن عبد الله ويحيى بن الحارث الذِّماري[1].

و - كما أن قول ابن عباس: «عَمَدْتُمْ إِلَى سُورَةِ الأَنْفَالِ وَهِيَ مِنَ الْمَثَانِي، وَإِلَى سُورَةِ بَرَاءةٌ وَهِيَ مِنَ الْمِئِينَ... فَوَضَعْتُمُوهَا فِي السَّبْعِ الطِّوَالِ» فهو يحمل ما يرد احتجاج هؤلاء بِهذا الحديث، فهو ذا يذكر أن الأنفال من المثاني، وأن براءة من المئين، ويقول: فوضعتموهما في السبع الطوال، وهذا يدل على أن السبع الطوال كانت معلومة بالتوقيف قبل الجمع، وكذلك المثاني، وكذلك المئون، وإلا فما وجه استنكار ابن عباس هذا الترتيب؟!

ز - والسؤال في الحديث لم يكن متعلقاً بالترتيب، وإنما كان اقترانهما وترك البسملة، وجعل السورتين في محل سورة واحدة، وكان الجواب مطابقاً للسؤال، لم يتعرض لترتيب السورتين[2]، فالأنفال والتوبة سورتان متمايزتان بترتيب من النبي ﷺ كما رتب غيرهن.

وبهذا نقول: إذا صح هذا الحديث فهو لا ينهض دليلاً لأحد من الفريقين إلا بوجه ضعيف محتمل.

---

(١) انظر: تفسير البحر المحيط (٧/ ٢٠٧)، وبحر العلوم للسمرقندي (٢/ ٤٥٢)، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (١/ ٤٥٣)، وفتح القدير (١/ ٤٣).

(٢) الإعجاز البياني في ترتيب آيات القرآن الكريم وسوره (ص٢٨٥).

ثانياً: الطعن في توقيف ترتيب الآيات ووضع البسملة:

أ- وأمَّا الطَّعْنُ في التوقيف في ترتيب الآي، فلأن قول عثمان رضي الله عنه: «فظننا أنَّها منها» يدل على أن النبي ﷺ لم يفصح بأمر براءة، فأضاف عثمان آياتها إلى الأنفال اجتهاداً منه. وهذا مخالف لِما لا يُحصى من الأخبار الصحيحة الدالة على التوقيف في ترتيب آي السور، ومخالف للإجماع المنقول عن أهل العلم على أن ترتيب آي السور ليس محلّاً للاجتهاد، وإنَّما كان بتوقيف من النبي ﷺ، وقد نقل الإجماع على هذا الأمر غير واحد من أهل العلم كما قال السيوطي: «الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذلك، وأما الإجماع فنقله غير واحد منهم الزركشي في «البرهان،» وأبو جعفر بن الزبير[(١)] في مناسباته فقال: «ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه ﷺ، وأمره بلا خلاف في هذا بين المسلمين»[(٢)].

وقال ابن الحصار: «ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنَّما كان بالوحي كان رسول الله ﷺ يقول: (ضعوا آية كذا في موضع كذا)، وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من تلاوة رسول الله ﷺ، وممَّا أجمع الصحابة على وضعه في المصاحف»[(٣)].

ب -أما قوله (فمن ثم قرنت بينهما ولم أكتب بينهما سطر: بسم الله الرحمن الرحيم) يفيد أن عثمان هو الذي ترك كتابة البسملة التي لا تخضع كتابتها لاجتهاد أحد في إثبات أو حذف، أخرج أبو داود والحاكم، وصححاه عن ابن عباس رضي

(١) هو: أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد الأندلسي، وكان من النحاة الحفاظ، له مؤلفات قيمة منها «البرهان في تناسب سور القرآن»، و«ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل» وغيرها. توفي سنة: (٨٠٧ هـ). انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ٢٦٥)، والدرر الكامنة لابن حجر (١/ ٨٩).

(٢) البرهان في تناسب سور القرآن (ص٧٩).

(٣) المرجع السابق.

الله عنهما قال: «كان النبي ﷺ لا يعلم ختم السورة حتى ينزل: بسم الله الرحمن الرحيم». وفي رواية: «فإذا نزلت: بسم الله الرحمن الرحيم، علم أن السورة قد انقضت»(١)، وقد نقلت عن الصحابة أقوالًا مخالفة عن ابن عباس وغيره في أسباب ترك البسملة غير ما روي في الحديث، منها قول ابن عباس: سألت علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لم تكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم؟ قال: لأن بسم الله الرحمن الرحيم أمان، وبراءة نزلت بالسيف، ليس فيها أمان»(٢). قال ابن حجر: «وهو إذا صح يعتبر رداً بليغاً لهذا الحديث الذي نحن بصدده»(٣)؛ ولذا قال ابن عطية: «وهذا القول يضعفه النظر أن يختلف في كتاب الله هكذا، ورُوي عن أبي بن كعب أنه قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بوضع بسم الله الرحمن الرحيم في أول كل سورة، ولم يأمرنا في هذا بشيء فلذلك لم نضعه نحن»(٤).

ومما سبق يتبين لنا: أن القرآن الكريم أثبت كاملاً في اللوح المحفوظ، ثم أُنزل جملة إلى بيت العزة، ثم نزل منجَّماً على قلب النبي ﷺ ثم رتب بعد أن اكتمل نزوله وفق ما هو في اللوح المحفوظ، وأن ترتيب القرآن كما هو في المصحف توقيفي لا مجال للرأي فيه، وليس للصحابة أي تدخل في شأنه غير نقلهم لما سمعوه، وهو ترتيب ينطوي على حكم عديدة لا يحيط بها إلا منزل هذا الكتاب جل جلاله(٥).

---

(١) رواه أبو داود برقم (٧٨٨)، والبيهقي في السنن الصغري برقم (٣٦٨)، والطبراني في المعجم الكبير برقم (١٢٥٤٤)، وصححه: أبو داود وابن حبان والحاكم والألباني في صحيح سنن أبي داود، وقال المناوي في فيض القدير للمناوي (١/ ٤٥٧)، ورواه الحاكم أيضاً وصححه. قال الذهبي: «أما هذا فثابت». وقال الهيثمي: «رواه عنه أيضاً البزار بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح».

(٢) رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (ج٢/ ٣٦٠) ح(٣٢٣١).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٧/ ٣٨٥).

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ٣).

(٥) انظر: المناسبات (١/ ٩ – ١١)، ومناهل العرفان (١/ ٢٥٠)، والإمام البقاعي ومنهاجه في تأويل بلاغة القرآن (١/ ١٧٣)، وكتاب جمع القران (١/ ٧٤)، وموقف الشوكاني في تفسيره من المناسبات (١/ ٣٦)، وإتقان البرهان (١/ ٤٦).

قال الألوسي: «والذي ينشرح له صدر هذا الفقير هو ما انشرحت له صدور الجمع الغفير من أن ما بين اللوحين الآن موافق لما في اللوح من القرآن، وحاشا أن يهمل ﷺ أمر القرآن وهو نور نبوته وبرهان شريعته، فلا بدَّ إما من التصريح بمواضع الآي والسور وإما من الرمز إليهم بذلك، وإجماع الصحابة في المآل على هذا الترتيب وعدولهم عما كان أولاً من بعضهم على غيره من الأساليب وهم الذين لا تلين قناتهم لباطل، ولا يصدهم عن اتباع الحق لومة لائم ولا قول قائل أقوى دليل على أنهم وجدوا ما أفادهم علماً، ولم يدع عندهم خيالاً ولا وهماً»[1].

٤) أما حديث يُوسُفَ بْنَ مَاهَكَ قَالَ: إني عِنْدَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها إِذْ جَاءَهَا عراقيٌّ فَقَالَ: أيُّ الْكَفَنِ خَيْرٌ؟ قَالَتْ: وَيْحَكَ وَمَا يَضُرُّكَ؟! قَالَ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَرِينِي مُصْحَفَكِ. قَالَتْ: لِمَ؟ قَالَ: لَعَلِّي أُوَلِّفُ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُقْرَأُ غَيْرَ مُؤَلَّفٍ. قَالَتْ: وَمَا يَضُرُّكَ أَيَّهُ قَرَأْتَ قَبْلُ، إِنَّمَا نَزَلَ أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنْهُ سُورَةٌ مِنَ الْمُفَصَّلِ فِيهَا ذِكْرُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ حَتَّى إِذَا ثَابَ النَّاسُ إِلَى الإِسْلاَمِ نَزَلَ الْحَلاَلُ وَالْحَرَامُ. قَالَ: فَأَخْرَجَتْ لَهُ الْمُصْحَفَ فَأَمْلَتْ عَلَيْهِ آيَ السُّوَرِ).

أولاً: هذه القصة وقعت بعد ترتيب القرآن الذي أجمعت الأمة عليه وأرسل عثمان رضي الله عنه المصاحف للأمصار، بدليل أن الذي حدَّث به عن عائشة هو يوسف بن ماهك، وقد كان عند عائشة عند مجيء ذلك العراقي، ويوسف تابعي لم يدرك زمان إرسال عثمان للمصاحف، قال ابن حجر: «قوله» أؤلف عليه القرآن فإنه يقرأ غير مؤلف. «قال ابن كثير[2]: كأن قصة هذا العراقي كانت قبل أن يرسل

(١) روح المعاني (١/ ٢٧).

(٢) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير الإمام الفقيه المحدث، أبو الفداء عماد الدين، حافظ، ومفسر، مؤرخ، فقيه، صاحب «تفسير القرآن العظيم»، وكتاب «البداية والنهاية». توفي سنة (٧٧٤هـ). انظر: معجم المحدثين للذهبي (ص١٩٨)، والدرر الكامنة (١/ ٤٤٥).

عثمان المصحف إلى الآفاق كذا قال، وفيه نظر فإن يوسف بن ماهَك لم يدرك زمان إرسال عثمان المصاحف إلى الآفاق فقد ذكر المزي أن روايته عن أبي بن كعب مرسلة، وأبي عاش بعد إرسال المصاحف على الصحيح، وقد صرح يوسف في هذا الحديث أنه كان عند عائشة حين سألها هذا العراقي، والذي يظهر لي أن هذا العراقي كان ممن يأخذ بقراءة ابن مسعود، وكان ابن مسعود لما حضر مصحف عثمان إلى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته ولا على إعدام مصحفه كما سيأتي بيانه بعد الباب الذي يلي هذا، فكان تأليف مصحفه مغايراً لتأليف مصحف عثمان، ولا شك أن تأليف المصحف العثماني أكثر مناسبة من غيره، فلهذا أطلق العراقي أنه غير مؤلف...»(١).

ثانياً: سؤاله لعائشة الظاهر أنه كان فيما يتعلق بترتيب السور وتأليفها، كما قال ابن حجر: «أن السؤال إنما وقع عن ترتيب السور، ويدلُّ على ذلك قولها له وما يضرك أيه قرأت قبل...»(٢). وليس ترتيب الآيات، لأن ترتيب الآيات لا يمكن أن تقول له عائشة: (وَمَا يَضُرُّكَ أَيَّهُ قَرَأْتَ قَبْلُ) لحرمة ذلك بالإجماع كما سبق بيانه، وقد بينت له بأن قراءة سورة قبل سورة لا يقع عليه ضرر أو محظور شرعي فهو يفيد أنها لا ترى القراءة على ترتيب المصحف أمراً لازماً، وهو الصحيح، وليس الحديث عن ترتيب السور في المصحف.

ثالثاً: «وهذا كله على أن السؤال إنما وقع عن ترتيب السور ويدل على ذلك قولها له: «وما يضرك أيَّه قرأت قبل» ويحتمل أن يكون أراد تفصيل آيات كل سورة لقوله في آخر الحديث: «فأَمْلَتْ عليه آي السور» أي آيات كل سورة كأنْ تقول له

(١) انظر: فتح الباري (٩/ ٣٩ – ٤١).
(٢) انظر: فتح الباري (٩/ ٣٩ – ٤١).

سورة كذا مثلاً كذا كذا آية الأولى كذا الثانية. وهذا يرجع إلى اختلاف عدد الآيات وفيه اختلاف بين المدني والشامي والبصري، وقد اعتنى أئمة القرَّاء بجمع ذلك وبيان الخلاف فيه، والأول أظهر ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين، والله أعلم[١].

٥) أما دعواهم أنه لو كان ترتيب السور بتوقيف من النبي ﷺ لظهر وفشا ونُقِلَ مثلُه، وأن في العلم بعدم ذلك النقل دليلاً على عدم التوقيف.

فيجاب بأن عدم النقل ليس دليلاً على عدم وجود النص، بل إن إجماع الصحابة على هذا الترتيب دليلٌ على وجود النص بالتوقيف؛ لأنهم لا يُجمعون على خلاف السنة[٢]، وقد جاءت الروايات الصحيحة عن ترتيب القرآن بما يرجح أن إجماعهم قام على السنة، والأدلة التي أوردها من يقول إن إجماعهم تمَّ عن اجتهاد فهي إما واهية من حيث السند، أو خالية من وجوه الاستدلال في محل النزاع كما سبق بيان ذلك.

٦) وأما الفريق الثالث القائل بالتفصيل، فيجاب بنفس الأجوبة، إذ لم يأت بدليل جديد، كما يَرِدُ عليهم أيضاً أنَّ العلم بتوقيف البعض يدل على التوقيف في الكل، إذ لو علم الصحابة التوقيف لَما فاتَهم أن يسألوا عن كل سورة بعينها، والنبي ﷺ حَيٌّ بين أظهرهم، وإلا لكانوا – وحاشاهم – مقصرين في حفظ القرآن.

وخلاصة القول بأن ترتيب السور توقيفي من النبي ﷺ، والقرآن الكريم روعي في نزوله منجماً نشأة الدعوة الإسلامية وتطورها، والأحداث العظيمة التي مرت بها بصورة جعلت القرآن يلامس ذلك الواقع خطوة خطوة، يقدِّم له الدواء المناسب

---

(١) انظر: فتح الباري (٩/ ٣٢)، وروح المعاني (١/ ٢٧)، والإمام البقاعي ومنهاجه في تأويل بلاغة القرآن (١/ ١٧٩)، وكتاب جمع القرآن (١/ ٧٣).

(٢) انظر: الرسالة للإمام الشافعي (ص٣٢٢).

في كل مرحلة، حتى تم تشييد صرح الإسلام في صورة جمعت من الحكم ما يفوق عقول الخلق إدراكها، ثم رتب في آياته وسوره بعد اكتمال نزوله لحكم ومعجزات وجوانب أخرى غير التي روعيت عند نزوله، وهو ترتيب آخر يحمل من الحكم والروعة والجمال بما جعله طوداً شامخاً للأجيال أن تحيط بكُنْهِه؛ ولذلك من لا يرى توقيف الترتيب أو من لا يرى في اختلاف الترتيبين حكم ومعجزات فقد حرم نفسه من بعض أنوار كتاب الله المنير، والذين أقبلوا على تدبر ذلك بعد إقرار بالتوقيف وتيقنوا من وجود حكم في ذلك جاءوا إلينا بالعجيب الذي يبهج النفوس ويمتع العقول، فسبحانه العليم الحكيم، ومنشأ هذا الاختلاف هو اختلاف الهدف المقصود من كلا الترتيبين «فهو في ترتيبه النزولي منهج لتأسيس دعوة، وأسلوب إقناع بعقيدة، وطريقة تبشير وإنذار، ودحض كامل لمنطق الإلحاد، وهو في ترتيبه المصحفي أسلوب حياة، وبناء حضارة، ودستور للعالم كله، محيط بكل صغيرة وكبيرة من حاجاته ومطالبه، أحكم ترتيبه من هذه الوجهة، ليكون هداية للمؤمنين... ولو أنه جُمِعَ ورُتِّبَ على حسب ترتيب نزوله لفهم بعض الناس أن آياته خاصة بحوادثها، أو أنه حلول وقتية للمشكلات التي كانت على عهد الرسول ﷺ فحسب، والله تعالى يريد كتابه عاماً خالداً لا يختص بعصر دون عصر، ولا بقوم دون قوم، لذلك اقتضت الحكمة أن يرتب ترتيباً يحقق هذا العموم، وهذا الخلود، ويبتعد عن الترتيب الزمني الذي نزل به، لحكمةٍ كانت مناسبة حين نزوله»(١).

---

(١) المناسبات د. سامي عطا حسن (١/ ٣، ٤).

المبحث الثالث

حكم التزام ترتيب السور

حكم الالتزام بترتيب السور ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: في كتابة المصاحف:

التزام الترتيب الذي عليه المصاحف العثمانية، المبدوءة بسورة الفاتحة المختومة بسورة الناس؛ بحيث تكون كل سورة في موضعها من المصحف عند كتابة القرآن الكريم من الأمور الواجبة التي تحرم مخالفتها؛ وذلك للآتي:

١) لأنه من خلال ما سبق من دراسة مستوفاة ظهر لنا يقيناً أن ترتيب السور توقيفي من النبي ﷺ عن جبريل عليه السلام عن رب العزة.

٢) لأنه مما أجمعت عليه الصحابة، وإجماعهم حجة ملزمة لمن جاء بعدهم إلى يوم الدين؛ فإنَّ إجماعهم تمَّ عن علم تام، ونحن مأمورون باتباع الصحابة منهيون عن مخالفتهم، قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

٣) لأنه مما فعله وأقرَّه الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، واتباعه مما أمر به الوحي كما جاء ذلك في حديث العِرْباض بن سارية: «... فَعَلَيْكُم بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدينَ المَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْها بالنَّواجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثاتِ الأُمُورِ، فإنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»[1].

---

(١) رواه أبو داود برقم (٤٦٠٧)، والترمذي برقم (٢٦٧٦)، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه برقم (٤٢)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه، وأحمد في المسند برقم (١٧١٨٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[1]: «وقد دل الحديث على أن لهم سنة يجب اتباعها»[2].

٤) لأنه مما مضت عليه الأمة والتزمته في قرونها الماضية ولم يخالف في ذلك واحد من علمائها وفضلائها.

٥) لأن مخالفتهم تفتح باب فتنة لا يقفل في الأمة، ويمس من قداسة القرآن وكرامته وعظمته ومنزلته «ودرء الفتنة وسد ذرائع الفساد واجب»[3].

٦) لأن ترتيبه بغير هذا الترتيب الذي عليه المصاحف غير ممكن كترتيبه حسب النزول كما يدعو لذلك بعض الجهلاء؛ لأن السورة لم تكن تنزل في الغالب جملة واحدة بل قد يمتد نزول السورة الواحدة أزيد من عشر سنوات كسورة البقرة، كما لم تكن تنزل آيات من سورة ثانية أو ثالثة إلا بعد أن يكتمل بناء السورة السابقة، ولم تصحَّ روايات قاطعة في ترتيب جميع سور القرآن وآياته، فكيف يمكن أن يتم ترتيبه مع ذلك حسب النزول. قال القاضي أبو بكر: «ومن نظم السور على المكي والمدني لم يدر أين يضع الفاتحة لاختلافهم في موضع نزولها ويضطر إلى تأخير الآية في رأس خمس وثلاثين ومائتين من البقرة إلى رأس الأربعين، ومن أفسد نظم القرآن فقد كفر به»[4].

القسم الثاني: ترتيب السور في الصلاة والتلاوة:

أما ترتيب السور في التلاوة فهذه فيها تفصيل:

---

(١) هو: شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن شهاب الدين بن تيمية، من بحور العلم وأوعيته، توفي سنة (٧٢٨هـ). انظر: طبقات الحفاظ للسيوطي (١/ ٥٢٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩٦، ٤٠٩، ٤١٠).

(٣) مناهل العرفان (١/ ٣٥٨).

(٤) البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/ ٣٢٩).

الأول: أن ترتيب السور في التلاوة ليس واجباً إنما هو مندوب. قال النووي[(١)] في كتابه التبيان: «قال العلماء: الاختيار أن يقرأ على ترتيب المصحف، فيقرأ الفاتحة ثم البقرة ثم آل عمران ثم ما بعدها على الترتيب، وسواء قرأ في الصلاة أو في غيرها حتى قال بعض أصحابنا: إذا قرأ في الركعة الأولى سورة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ يقرأ في الثانية بعد الفاتحة من البقرة. قال بعض أصحابنا: ويستحب إذا قرأ سورة أن يقرأ بعدها التي تليها، ودليل هذا أن ترتيب المصحف إنما جعل هكذا لحكمة فينبغي أن يحافظ عليها إلا فيما ورد المشرع باستثنائه كصلاة الصبح يوم الجمعة يقرأ في الأولى سورة (السجدة) وفي الثانية ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾، وصلاة العيد في الأولى (قٓ) وفي الثانية ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾، وركعتي سنة الفجر في الأولى ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وفي الثانية ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وركعات الوتر في الأولى ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وفي الثانية ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وفي الثالث ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين، ولو خالف الموالاة فقرأ سورة لا تلي الأولى، أو خالف الترتيب فقرأ سورة ثم قرأ سورة قبلها جاز، فقد جاءت بذلك آثار كثيرة، وقد قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الركعة الأولى من الصبح بالكهف وفي الثانية بيوسف، وقد كره جماعة مخالفة ترتيب المصحف، وروى ابن أبي داود عن الحسن: أنه كان يكره أن يقرأ القرآن إلا على تأليفه في المصحف»[(٢)].

الثاني: أنه لو خالف ذلك الترتيب من حيث الموالاة فقرأ سورة لا تلي الأولى أو خالف الترتيب فقرأ سورة قبلها جاز فقد جاءت بذلك الأحاديث والآثار الكثيرة، من ذلك حديث حذيفة رضي الله عنه قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَافْتَتَحَ

---

(١) هو: يحيى بن شرف بن مُري الشافعي النووي، الإمام الفقيه الحافظ، صاحب التصانيف المباركة ومنها «رياض الصالحين»، و«شرح صحيح مسلم». توفي سنة (٦٧٦هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٩٥).

(٢) التبيان في آداب حملة القرآن للنووي (١/ ٣٧).

الْبَقَرَةَ فَقُلْتُ: يَرْكَعُ عِنْدَ الْمِائَةِ. ثُمَّ مَضَى فَقُلْتُ: يُصَلِّي بِهَا فِي رَكْعَةٍ فَمَضَى فَقُلْتُ: يَرْكَعُ بِهَا. ثُمَّ افْتَتَحَ النِّسَاءَ فَقَرَأَهَا ثُمَّ افْتَتَحَ آلَ عِمْرَانَ فَقَرَأَهَا يَقْرَأُ مُتَرَسِّلاً...»(١). وقد روى البخاري تعليقاً عن الأحنف: أنه قرأ في الأولى بالكهف، وفي الثانية بيوسف أو يونس، وذكر أنه صلى مع عمر بن الخطاب الصبح بهما. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «تجوز قراءة هذه قبل هذه». قال أبو الحسن بن بَطَّال: «ومن قال بهذا القول لا يقول إن تلاوة القرآن في الصلاة والدرس يجب أن تكون مرتبة على حسب الترتيب الموقوف عليه في المصحف، بل إنما يجب تأليف سوره في الرسم والخط خاصة، ولا يعلم أن أحداً منهم قال: إن ترتيب ذلك واجب في الصلاة وفي قراءة القرآن ودرسه، وأنه لا يحلُّ لأحد أن يتلقن الكهف قبل البقرة ولا الحج قبل الكهف، ألا ترى قول عائشة رضي الله عنها للذي سألها: لا يضرك أيه قرأت قبل، وقد كان النبي ﷺ يقرأ في الصلاة السورة في ركعة، ثم يقرأ في ركعة أخرى بغير السورة التي تليها»(٢).

الثالث: تعليم القرآن للصبيان وغيرهم من آخر المصحف إلى أوله فقد قال النووي: «فحسن... على ما فيه من تسهيل الحفظ عليهم والله أعلم»(٣)، وقد جاء في صحيح البخاري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - جَمَعْتُ الْمُحْكَمَ في عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: وَمَا الْمُحْكَمُ؟ قَالَ: الْمُفَصَّلُ»(٤)، وهذا يبين هدي النبي ﷺ في تعليم الصبيان من المفصل.

---

(١) تقدمه تخريجه (ص١٧).

(٢) تفسير القرطبي (١/ ٦١).

(٣) التبيان في آداب حملة القرآن (١/ ٣٧).

(٤) رواه البخاري في صحيحه كتاب: فضائل القرآن، باب: تَعْلِيمِ الصِّبْيَانِ الْقُرْآنَ برقم (٥٠٣٦).

الخاتمة

وقد اشتملت على نتائج البحث وتوصياته التي خلصت إليها هذه الدراسة:

أ - نتائج البحث:

من خلال تلك الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١) موضوع ترتيب السور الخلاف فيه قديم، وقد نسب كل قول من المذاهب الثلاثة إلى الجمهور، والذي توصل إليه الباحث واطمأنت إليه نفسه بعد تحقيق وتحرير أن ترتيب سور القرآن توقيفي من النبي ﷺ، سمعه الصحابة من النبي ﷺ بهذا الترتيب، وجمعت عليه المصاحف في عهد أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما، وليس هو من الأمور الاجتهادية؛ وذلك لأنه لو تمَّ باجتهاد لنقل إلينا على أي أسس بني ذلك الاجتهاد، إذ إن أمر الاجتهاد دائماً يلحق فيه النظير بالنظير، ولا تجد تعليلاً واضحاً تحمل عليه الاجتهاد لا من حيث النزول، ولا من حيث الطول، ولا من حيث الأشباه والنظائر في فواتح السورة، ولا غير ذلك، كما أن الصحابة الذين حرصوا على اتباع أثر الرسول ﷺ في كلِّ شيء ولم يبدلوا تبديلاً عما كان عليه لم يكن لهم مخالفة صورة ما سمعوا عنه، وهذا هو الأحرى بهم رضي الله عنهم، وقد جاءت الأدلة التي تؤكد أنهم جمعوه على وفق ما سمعوه عن النبي ﷺ، والذي استدل به الفريق الثاني والثالث ليس لهم دليل يثبت المخالفة للترتيب النبوي إلا حديث عثمان الذي جاء ذكر الاجتهاد فيه في سورتي الأنفال والتوبة، وبعد الدراسة والنظر بَيّنّا ما في الحديث من ضعف يسقط الاستدلال به من حيث السند في وجه تعارضه مع الأدلة الصحيحة، وكذلك ما فيه من تناقض واضطراب يسقط الاستدلال به من حيث المتن إن صح كما ذكر ذلك ابن عطية.

٢) القول بالتوقيف هو قول جمهور العلماء منهم: أبو جعفر النحاس، وابن الحصار، وأبو عمر الداني، والكِرْمانيّ، والبغوي، وابن الزبير، والطيبي، وبدر الدين الزركشي، وولي الدين المَلَوي، وأبو بكر الأنباري القاضي أبو بكر بن الطيب في أحد قوليه، ومال إليه ابن حجر في الفتح بعد أن قال بالتوقيف ما عدا الأنفال والتوبة ذكر في موضع آخر أنه توقيفي إذ قال: «ومما يدلُّ على أن ترتيب المصحف كان توقيفياً ذكر حديث وفد بني ثقيف. ثم قال: فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان في عهد النبي ﷺ»[1].

وانتصر إليه من المعاصرين عدد من العلماء، خلافاً لمن نسب القول الثاني والثالث إلى الجمهور، ولأن الذين قالوا بالاجتهاد في الغالب لم يثبتوا على قول واحد، وليسوا على فهم واحد في الاجتهاد فمالك رأيه اجتهاد قائم على دليل غير صريح، والباقلاني له أكثر من قول، والبيهقي وابن العربي والسيوطي يرون أنه توقيفي ما عدا سورتي الأنفال وبراءة، ولم يقطع ابن عطية بشيء في ما رتب بالاجتهاد.

٣) الالتزام بهذا الترتيب في كتابة المصاحف من الأمور الواجبة على الأمة تحرم مخالفته، وقد رجح من خلال هذا البحث أنه توقيفي، وهو مما أجمعت عليه الأمة في عهد عثمان رضي الله عنه؛ ولأنه يفتح باب فتنة في الأمة، ويمس من قداسة هذا الكتاب، ولا يمكن أن يتم ترتيبه على أي كيفية أخرى لعدم وجود أدلة عليه، وهي دعوات باطلة لا تخرج إلا من عقول فارغة أو صاحب نية خبيثة، كما أن الالتزام بهذا الترتيب في التلاوة والصلاة من الأمور المندوبة وتجوز مخالفته، كما تجوز مخالفته في التعليم كالبداية بقصار المفصل.

---

(١) فتح الباري (٩/ ٥٤).

٤) القول بالتوقيف لترتيب السور يدعو إلى التمسك به والتشديد في المحافظة عليه، ويجعل كلَّ ما يتعلق بالقرآن متواتراً عن النبي ﷺ تلاوة ورسماً وترتيباً، مما يترتب عليه الصيانة الكاملة للقرآن من التحريف والتبديل بين جيل وجيل.

٥) هذا الترتيب التوقيفي للقرآن الكريم يحمل من الأسرار والمزايا والحكم الشيء الكثير الذي لا تتصور العقول كنهه، ولن تستطيع أن تسبر أغواره، وسيظل طوداً شامخاً أمام العلماء ما بقي هذا الكتاب بين أيديهم، وسيظل موضوع المناسبات بين السور من الموضوعات التي تظهر قدرات العلماء في النظر والتأمل، ويبرهن على عظمة هذا الكتاب المجيد الذي قالت عنه الجن: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۞ يَهْدِيٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا﴾ [الجن: ١ – ٢].

ب – توصيات البحث:

ومن خلال النتائج السابقة التي توصل إليها الباحث يوصي بما يلي:

١) إظهار قوة القول الذي يقول بتوقيف الرسم، وبيان ضعف الأقوال الأخرى بين أبناء الأمة؛ لما يدخله من شكوك حول تأليف القرآن الذي هو وجه من أوجه إعجازه، وما يمكن أن يفتحه القول بالاجتهاد من منافذ للفتنة والطعن في كتاب الله، فتجد الأصوات التي تنادي بتغيير ترتيب المصحف مستنداً لدعواها.

٢) العناية الكبيرة بالمناسبات بين السور، ومواصلة تلك الجهود العظيمة التي بدأ مشوارها بعض السلف وما زال العلماء كلَّ يومٍ يقدِّمون لنا من الأسرار الباهرة والحكم الناضرة بما يبهج العقول ويسكن النفوس لكلام العزيز الحكيم.

٣) التصدي لأي دعوة تنادي بمخالفة هذا الترتيب، مع بيان ما فيها من ضعف وهوى وانحراف.

٤) السعي الجاد من قبل الباحثين لتحقيق كثير من مباحث علوم القرآن التي في خدمتها خدمة مباشرة لكتاب الله عز وجل، خاصة وقد جاءت الكتابات في هذا العلم وتحرير مباحثه متأخرة.

فهرس المراجع

١) القرآن الكريم.

٢) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعيد، وأبو إسحاق السيد بن إسماعيل. ط: دار الرشد، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ).

٣) إتقان البرهان في علوم القرآن، لفضل حسن عباس. ط: دار الفرقان، عمان الأردن، الطبعة الأولى (١٩٩٧م).

٤) الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق مركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار مصطفى الباز. ط: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).

٥) أحكام القرآن، لابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق محمد عبد القادر عطا. ط: دار الفكر للطباعة، بيروت، بدون.

٦) أسرار ترتيب القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي أبو الفضل، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، الناشر: دار الاعتصام – القاهرة، بدون تاريخ.

٧) الإعجاز البياني في ترتيب آيات القرآن الكريم وسوره، للدكتور محمد أحمد يوسف القاسم، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).

٨) الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، ط: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية عشر (١٩٩٧م).

٩) الإمام البقاعي ومناهجه في تأويل بلاغة القرآن، لمحمود توفيق محمد سعد أستاذ البلاغة والنقد ورئيس القسم في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر الشريف شبين الكوم، ط: مكتبة وهبة، القاهرة، ط (١)، (١٤٢٤هـ).

١٠) إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط (٢)، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

١١) بحر العلوم، لنصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي، تحقيق د. محمود مطرجي، ط: دار الفكر، بيروت، بدون.

١٢) البحر المحيط في التفسير، لمحمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، طبعة جديدة بعناية زهير جعيد، ط: دار الفكر، بيروت (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

١٣) البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير، ط: مكتبة المعارف، بيروت، بدون تاريخ.

١٤) البرهان في تناسب سور القرآن، لأحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، تحقيق د. سعيد بن جمعة الفلاح، طبعة: دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ).

١٥) البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار المعرفة، بيروت، ط (١٣٩١هـ).

١٦) البرهان في متشابه القرآن، لمحمود الكرماني، تحقيق: أحمد خلف الله، ط: دار صادر، بيروت، ط (٢)، (١٤١٧هـ).

١٧) بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، تحقيق الأستاذ محمد على النجار، ط: المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة بدون تاريخ.

١٨) البيان في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، للدكتور سليمان بن صالح القرعاوي، والدكتور محمد بن علي الحسن، ط: مكتبة الظلال، الأحساء، السعودية، ط (٢) الثانية (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

١٩) تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، لأبي الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تحقيق: الترزي، وحجازي، والطحاوي، والعزباوي، ط: مطبعة حكومة الكويت، عام (١٩٦٥م).

٢٠) تاريخ أسماء الثقات، المؤلف: لعمر بن أحمد أبو حفص الواعظ، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية – الكويت، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

٢١) تاريخ القرآن الكريم وغرائب رسمه وحكمه، لمحمد طاهر عبد القادر الكردي، ط: مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية (١٩٥٣م).

٢٢) التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: السيد هاشم الندوي، الناشر: دار الفكر، بيروت، بدون.

٢٣) التبيان في آداب حملة القرآن، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، حققه وعلق عليه محمد الحجار، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٢٤) تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبى، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، ط: دار الكتب العلمية بيروت، ط (١) (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

٢٥) التسهيل لعلوم التنزيل، لمحمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي، ط: دار الكتاب العربي، بيروت. الطبعة الرابعة، سنة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

٢٦) تفسير التحرير والتنوير، للإمام محمد بن الطاهر عاشور، ط: دار سحنون، تونس، بدون.

٢٧) تقريب التهذيب، للعلامة أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة، ط: دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٢٨) تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

٢٩) الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).

٣٠) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، ط: دار الفكر، بيروت (١٤٠٥هـ).

٣١) الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق محمد إبراهيم الخناويِّ ومحمود وحامد عثمان، ط: دار الحديث، القاهرة، طبعة: (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

٣٢) الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، (١٩٥٢م).

٣٣) جمع القرآن الكريم حفظاً وكتابةً، أ. د. علي بن سليمان العبيد، مصدر الكتاب: موقع الإسلام: httb: //www.al-islam.com.

٣٤) جمهرة اللغة، لابن دريد، ط: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية (١٣٤٥هـ).

٣٥) الحديث في علوم القرآن والحديث، للشيخ حسن أيوب، ط: دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

٣٦) دراسات في علوم القرآن للأستاذ الدكتور فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة التاسعة (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٣٧) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعين ضان، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ط (٢)، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

٣٨) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون اليعمري المالكي، تحقيق: مأمون الجنّان. ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

٣٩) الرسالة، لمحمد بن إدريس الشافعي، دراسة وتحقيق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، (١٣٥٨هـ-١٩٤٠م).

٤٠) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، ضبطه وصححه على عبد الباري عطيَّة، ط: المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).

٤١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي، دمشق، (١٤٠٥هـ).

٤٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، ط: دار المعارف، الرياض، ط (١)، (١٤١٢هـ- ١٩٩٢م).

٤٣) السنة النبوية مكانتها وأثرها في حياة مسلمي البوسنة والهرسك، لأحمد عبد الكريم نجيب، الصدر: موقع مكتبة صيد الفوائد: http: //www.saaid.net /book /index.php.

٤٤) سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي ط: دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.

٤٥) سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي. ط: المكتبة العصرية، بيروت، بدون.

٤٦) سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني ط: إحياء التراث العربي، بيروت، بدون.

٤٧) سنن النسائي، لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، ط: دار البشائر الإسلامية، ط: (١٩٨٦م).
٤٨) سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، (١٤١٣هـ).
٤٩) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد العمادي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
٥٠) شرح السنة للإمام البغوي، تحقيق زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤوط. ط: المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
٥١) شعب الإيمان، أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، (١٤١٠هـ).
٥٢) صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض (١٤٠٠هـ).
٥٣) صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض (١٤٠٠هـ).
٥٤) صحيح مسلم بشرح النووي، ليحيى بن شرف بن مري الحواربي النووي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م).
٥٥) صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، (١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م).

٥٦) الضعفاء الصغير، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، (١٣٩٦هـ).

٥٧) الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، تحقيق: الدكتور عبد المعطى أمين قلعجي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، بدون.

٥٨) الضعفاء والمتروكين، لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، (١٣٩٦هـ).

٥٩) الضعفاء والمتروكين، لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، ط: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

٦٠) طبقات الحفاظ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).

٦١) الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة (١) (١٩٦٨م).

٦٢) طبقات المفسرين، لأحمد بن محمد الأدنوي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط (١)، (١٩٩٧م).

٦٣) طبقات المفسرين، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، ط: مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى (١٣٩٦هـ).

٦٤) طبقات المفسرين، لمحمد بن علي الداوودي، ضبط: عبد السلام عبد المعين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).

٦٥) العبر في خبر من غبر، لشمس الدين بن أحمد الذهبي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، ط: حكومة الكويت الطبعة الثانية (١٩٨٤م).

٦٦) علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه للدكتور عدنان محمد زرزور، ط: دار الإعلام، عمان، الأردن، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

٦٧) عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد أشرف بن أمير العظيم ابادي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٦٨) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن على بن حجر العسقلاني، تحقيق على بن عبد العزيز الشبل، ورقم وكتبها وأبوابها وأحاديثها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٦٩) الفتح الرباني لشرح وترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني، لأحمد بن عبد الرحمن الساعاتي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، بدون.

٧٠) فتح القدير الجامع بين فنيّ الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي ابن محمد الشوكاني، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، ط: دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

٧١) فضائل القرآن، لأبي عُبَيْد القاسم بن سلَّام بن عبد الله الهَرَوي، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، وقد صدر عن دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، (١٤٢٠هـ).

٧٢) فضائل القرآن لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق أبي إسحاق الجويني الأثري، ط: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).

٧٣) القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، لسعدي أبو جيب، ط: دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٧٤) القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد إبراهيم الفيروزابادي، ط: مكتبة دار الباز، مكة، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).

٧٥) الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م).

٧٦) كتاب الكليات – لأبي أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م).

٧٧) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، طبعة: دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى.

٧٨) لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: دائرة المعارف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).

٧٩) مباحث في علوم القرآن، لمناع القطان ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة والعشرون (١٤١٦هـ – ١٩٩٦م).

٨٠) مباحث في علوم القرآن، للدكتور، صبحي الصالح، ط: دار العلم للملايين، بيروت، طبعة (٢٠٠٩م).

٨١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين على بن أبي بكر الهيثمي، بتحرير الحافظين العراقي وابن حجر، ط: دار الفكر، بيروت، طبعة (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).

٨٢) مجموع فتاوى لشيخ الإسلام أحمد بن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيميّة، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، طبعة (١٤١٦هـ – ١٩٩٥م).

٨٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المؤلف: لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ط (١) (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

٨٤) المحيط في اللغة، الصاحب لإسماعيل بن عباد، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط: دار عالم الكتب، بيروت سنة (١٤١٤هـ).

٨٥) مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق محمود خاطر، ط: مكتبة لبنان - بيروت، طبعة جديدة (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

٨٦) المستدرك على الصحيحين، للحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ط: دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

٨٧) المستشرقون للأستاذ: لنجيب العقيقي، ط: دار المعارف، القاهرة، طبعة رابعة موسعة، بدون تاريخ.

٨٨) مسند الإمام أحمد، للإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ط: المكتب الإسلامي - بيروت، ط: (١٩٨٥م).

٨٩) مسند الطيالسي، لسليمان بن داود أبو داود الطيالسي، ط: دار المعرفة، بيروت، بدون.

٩٠) مشاهير علماء الأمصار، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، (١٩٥٩م)، تحقيق: م. فلايشهمر.

٩١) المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين، المؤلف: أعضاء ملتقى أهل الحديث، مصدر الكتاب: ملتقى أهل الحديث، [الكتاب عبارة عن كتاب إلكتروني تم إدخاله إلى الموسوعة الشاملة، ولا يوجد مطبوع].

٩٢) المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ط: مكتبة الزهراء، الموصل تحقيق: حمد بن عبد الحميد السلفي، ط (٢) (١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م).

٩٣) معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، ط: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م).

٩٤) معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ).

٩٥) المعجم الوسيط: لإبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، ط: دار الدعوة، بدون.

٩٦) مفاتيح الغيب، الإمام العالم العلامة والحبر البحر الفهامة فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٩٧) المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني تحقيق وضبط محمد خليل عيتاني، ط: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

٩٨) المقدمات الأساسية في علوم القرآن، للشيخ عبد الله بن يوسف الجديع، ط: مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

٩٩) المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تحقيق: الشيخ محمد الصادق قمحاوي طبعة: مكتبة الكليات الأزهرية.

١٠٠) ملاك التأويل في توجيه متشابه اللفظ من آي التنزيل، لأحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، تحقيق سعيد بن جمعة الفلاح، ط: دار الغرب الإسلامي، عام (١٩٨٣م).

١٠١) الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، (١٤٠٤هـ).

١٠٢) المناسبات بين الآيات والسور فوائدها وأنواعها وموقف العلماء منها، للدكتور سامي عطا حسن، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد (٥٣)، السنة (٢٠٠٣م).

١٠٣) مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).

١٠٤) المنتقى في علوم القرآن الكريم، للدكتور طه عابدين طه، ط: دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل، السعودية، ط (٢) (١٤٢٩هـ).

١٠٥) منهج الفرقان في علوم القرآن، للشيخ محمد علي سلامة، تحقيق: أ. د. محمد سيد أحمد المسير، ط: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية (٢٠٠٤م).

١٠٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد عثمان قايماز الذهبي، تحقيق: على محمد البيجاوي، ط: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م).

١٠٧) موقف الشوكاني في تفسيره من المناسبات، لأحمد بن محمد الشرقاوي، صدر هذا الكتاب آلياً بواسطة الموسوعة الشاملة، المصدر: موقع شبكة مشكاة الإسلامية.

١٠٨) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، لأبي جعفر محمد بن أحمد بن إسماعيل الصفار، المعروف بأبي جعفر النحاس، ط: المكتبة العصرية، بيروت، ط (١)، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

١٠٩) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، وخرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه عبد الرازق غالب ط: دار الكتب العلمية بيروت ط (١) (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

١١٠) نكت الانتصار لنقل القرآن – للقاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) تحقيق د. محمد زغلول سلام – منشأة المعارف – الإسكندرية (١٩٧١م).

١١١) الواضح في علوم القرآن، لمصطفى ديب البغا، ومحيي الدين ديب مستو، ط: دار الكلم الطيب، دمشق، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).

١١٢) الوافي بالوفيات، لصلاح خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط: دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).

١١٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٢١
المقدمة	٢٢
أولاً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره	٢٢
ثانياً: مشكلة الدراسة	٢٦
ثالثاً: أسئلة الدراسة	٢٦
رابعاً: أهداف الدراسة	٢٧
خامساً: حدود الدراسة	٢٧
سادساً: منهج البحث وأداته	٢٧
سابعاً: الدراسات السابقة	٢٨
ثامناً: هيكل البحث	٢٨
مصطلحات الدراسة	٢٩
أولاً: الترتيب في اللغة	٢٩
ثانياً: السورة لغة واصطلاحاً	٢٩
ثالثاً: المراد بترتيب السور	٣١
المبحث الأول: أقوال العلماء في ترتيب السورة وأدلة كل قول	٣٢
القول الأول: أن ترتيب السور توقيفي	٣٢
القول الثاني: أن ترتيب السور اجتهادي	٤١
القول الثالث: أن ترتيب السور كان بعضها توقيفياً وبعضها كان اجتهادياً	٤٦
المبحث الثاني: مناقشة أقوال العلماء في ترتيب السور مع الترجيح	٤٨
المبحث الثالث: حكم التزام ترتيب السور	٧٣
القسم الأول: في كتابة المصاحف	٧٣
القسم الثاني: ترتيب السور في الصلاة والتلاوة	٧٤
الخاتمة	٧٧
فهرس المراجع	٨١
فهرس الموضوعات	٩٤